



الجلسة العامة ٢١

الاثنين، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

كما أتوجه بالشكر لسلفكم سعادة ثيو - بن غويراب رئيس الدورة الرابعة والخمسين على ما بذله من جهود في إدارة أعمالها وكذلك الدورات الاستثنائية التي تخللتها.

ولا يفوتني أن أعبر عن التقدير البالغ للجهود القيمة التي يبذلها معالي كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، وسعيه الدؤوب لتمكين المنظمة من أداء رسالتها وتعزيز دورها من أجل استتباب الأمن والسلم في العالم.

كما أعبر عن تهاني وفد بلادي لحكومة وشعب توفالو بمناسبة انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة والذي يكرس عالمية المنظمة.

تتميز دورتنا الخامسة والخمسون هذه باحتضانها لأعمال قمة الألفية التي شارك فيها عدد من قادة الدول الأعضاء الذين أكدوا من خلال تواجدهم ومناقشاتهم ولقاءاتهم على أهمية الأمم المتحدة ودورها ومسؤولياتها خلال القرن الجديد تجاه متغيرات وتحديات تستوجب تعاوننا

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد البحرين، سعادة السيد جاسم محمد بوعلاي.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): يسرني أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تحيات صاحب السعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية دولة البحرين، الذي كان يتمنى أن يكون بينكم اليوم لولا اضطراره للسفر لارتباط عاجل. ويشرفني أن ألقى كلمته في المناقشة العامة للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بالنيابة عنه.

يسعدني أن أهنتكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم، مؤكداً تعاون وفد بلادي معكم لبلوغ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها جميعاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن دولة البحرين التي أكد أميرها سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في كلمة سموه إلى القمة الألفية انتماءها التام وتآلفها الحميم مع مجتمعها الدولي عاقدة العزم على مواصلة العمل للقيام بمسؤولياتها الوطنية والإقليمية والدولية للوفاء بمتطلبات القرن الجديد. وهي وبما تحمله من حضارة عريقة والتزام تام بما تمليه عليها عضويتها في هذه المنظمة وأسرتها الدولية سوف تعمل في إطار تعاون إقليمي ودولي على التعامل الإيجابي مع متغيرات العصر على النحو الذي يكفل العدالة والأمن والسلام والرخاء للجميع.

ومنذ أن استكملت استقلالها السياسي وسيادتها الكاملة على كافة جزرها وأراضيها ومياهها الإقليمية عام ١٩٧١، في عهد المغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، فإن دولة البحرين لم تأل جهداً في العمل على بناء الدولة الحديثة والمجتمع المدني المتطور على أساس بناء الإنسان البحريني وإعداده وتأهيله للتعامل مع معطيات العصر والإسهام الإيجابي في التحولات الجارية في عالم اليوم والغد.

واليوم تواصل دولة البحرين في عهدها الجديد خطوات بناء نهضتها المعاصرة بالانفتاح في محيطها الداخلي من خلال اتخاذ خطوات متدرجة ومدروسة في مختلف الميادين، ومنها ضمان الحريات وسيادة القانون، وإشراك المرأة في كافة مجالات العمل الوطني. بما في ذلك العضوية في مجلس الشورى.

وفي مجال حقوق الإنسان، فقد خطت البحرين خطوات متقدمة وذلك بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات، اعترافاً بأهميتها مع التأكيد على التعريف بما هو حق وما هو واجب في إطار القانون وعدم السماح باستغلال حقوق الإنسان كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو

دولياً مشتركاً يقوم على المبادئ والأهداف السامية والنبيلة التي ينص عليها ميثاق المنظمة.

إن ما نشهده اليوم، وبعد أكثر من نصف قرن على إنشاء المنظمة، من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وفي مقدمتها الثورة المتسارعة والمتواصلة في عالم الاتصالات، والتكنولوجيا الحديثة. وعولمة الاقتصاد تحتم على الأمم المتحدة التعامل الفعال معها للاستفادة منها، والإفادة من إيجابياتها.

ويطيب لي في هذا السياق أن أنوه بتقرير الأمين العام الصادر تحت عنوان "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين" المقدمة لقمة الألفية لإلقائه الضوء على قضايا العالم خلال الحقبة القادمة بكل ما تحمله في ثناياها من إيجابيات وما تثيره حولها من هواجس ومخاوف.

كما يسرني أن أعرب عن ترحيب دولة البحرين بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وما جاء فيه من تأكيد الدول الأعضاء على تجديد إيمانها بمبادئ الميثاق وتعزيز دور المنظمة. وإننا إذا ما استطعنا تطبيق تلك المبادئ فإنه سيكون في مقدور المنظمة القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي من أهمها المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ومكافحة المرض والفقر والجهل والمخدرات والتصدي للعنف والإرهاب والجريمة والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية.

إذا كانت حقبة الحرب الباردة وما تخللها من حروب ومخاطر قد هددت عالم أمس، فإن النزاعات الحدودية والصراعات العرقية والإثنية وظاهرة عولمة الاقتصاد الدولي ومشكلات التنمية، وغيرها من تحديات سياسية، واجتماعية، وبيئية، وأخرى تتعلق بقضايا أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب تشكل التحدي الأكبر لعالم الغد.

حل الخلافات بالوسائل السلمية ومبادئ القانون الدولي التي ترتضيها أطراف الخلاف.

وتأسيسا على ذلك تجدد دولة البحرين تأكيدها على مواقفها المبدئية والثابتة تجاه القضايا الإقليمية والدولية الراهنة، وذلك من واقع حرصها على استتباب الأمن والسلم الدوليين وبخاصة في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والمصالح الحيوية لدول العالم. وهي بذلك تدعو العراق مجددا إلى التعاون مع الأمم المتحدة والتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى كسبيل لإنجاح الجهود الرامية إلى رفع العقوبات عنها، وإنهاء معاناة شعبه الشقيق. كما وتجدد دعواتها إلى المحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، ومعارضتها لأي تدخل في شؤونه الداخلية.

وفي إطار اهتمامها المستمر وحرصها الشديد على أن تسود روح التعاون وحسن الجوار علاقات دول المنطقة فإن دولة البحرين لتأمل في أن تؤدي التطورات الإيجابية في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حل سلمي للتراع القائم بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حول الجزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما وتجدد دعمها لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك، وتعرب عن أملها في أن يتحقق النجاح لأعمال اللجنة الوزارية الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد حل يحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها في ظل علاقات طيبة وطبيعية بين كافة دولها وشعوبها.

الإخلال بمعتقداتها الدينية وقيمها الإنسانية وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

إن دولة البحرين ورغم ما تبذله من جهود دؤوبة ومتواصلة في مجال التنمية البشرية، وما تبوؤه من مكانة مرموقة في هذا المجال، فإنه شأن غيرها من الدول الجزرية النامية تواجه بعض التحديات المتمثلة في صغر مساحتها الجغرافية وارتفاع كثافتها السكانية ومحدودية مواردها الطبيعية، الأمر الذي دعاها إلى تبني برامج تنموية طموحة تهدف إلى تنويع مصادر دخلها القومي. ومن بين ذلك، انتهاج سياسة اقتصادية منفتحة على العالم جعلت منها مركزا تجاريا وماليا متقدما إقليميا وعالميا.

وفي إطار انفتاحها على محيطها الخارجي ووفائها بالتزاماتها القومية والدولية، فإن لدولة البحرين إسهاماتها في مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين تتجلى فيما تقيمه من علاقات أخوية وودية وثيقة مع الدول الشقيقة، والصديقة قوامها التعاون وتبادل المصالح، وأساسها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وانطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية الأمن الإقليمي والدولي باعتبار أن المحافظة عليه مسؤولية مشتركة، وفي ضوء ما شهدته منطقة الخليج على مدى العشرين عاما الماضية من أحداث خطيرة ومؤلمة ما زالت آثارها وتبعاتها تشكل مصدر تهديد للأمن والاستقرار فيها، فإن دولة البحرين ستواصل دعواتها بأهمية وضرورة التزام الجميع بالمبادئ التي تسهم في إقرار الأمن والسلم فيها وإشاعة الاستقرار والازدهار والرخاء في ربوعها، والتي من أهمها: احترام الوضع الراهن وقدسسية الحدود القائمة؛ إرساء العلاقات بين الدول على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ الإقرار بالسيادة الوطنية لكل دولة؛

إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات والوفاء بكافة الاتفاقات والالتزامات، ومبادئ مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ومن أهمها مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن شمولية الحل الذي نؤمن به ونؤيده يشكل مطلباً أساسياً لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة التي عانت شعوبها الكثير من الصراعات وحالة عدم الاستقرار التي استنزفت مواردها وإمكاناتها في سباق تسلح محموم وغير مجد لم يوفر الأمن لأي طرف. وحفاظاً على عملية السلام من الاثيار والفشل، فإننا نطالب راعيي السلام والمجتمع الدولي بمضاعفة الجهود والضغط على إسرائيل للوفاء بمتطلبات السلام من خلال التطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية.

على الرغم مما شهده العالم من انفراج بشأن بعض القضايا الإقليمية والدولية، ما زالت هناك قضايا أخرى في مناطق متفرقة من العالم تؤرق المجتمع الدولي وتهدد الأمن والاستقرار في مناطق حدوثها وربما إلى أبعد من ذلك.

وإنه لما يدعو للأسف والقلق استمرار الصراعات الداخلية في كل من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق أخرى. وعليه فإننا نجدد دعواتنا إلى تكتيف الجهود لإيجاد الحلول لهذه الصراعات وحث أطرافها على توجيه الجهود والإمكانات لتسويتها من أجل تنمية بلدانها وبناء مجتمعاتها. ويسرنا في هذا الصدد أن نرحب بالتطورات الإيجابية التي جرت في الصومال مؤخراً وأفضت إلى انتخاب رئيس للبلاد معربين عن تقديرنا لكافة الجهود التي أدت إلى هذه النتيجة التي نأمل في أن تعود على الصومال وشعبه الشقيق بالأمن والاستقرار.

ويسرنا في هذا المجال أيضاً أن نعبر عن ارتياحنا للاتفاق الذي توصلت إليه الدولتان الجارتان إثيوبيا وإريتريا في الجزائر هذا العام، معربين عن تقديرنا للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن وبخاصة الدور البناء

لقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط وما زالت تشهد هذا العام إرهابات سياسية وميدانية تتمثل فيما تم ويتم من اتصالات ومفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، يأتي في مقدمتها قمة كامب ديفيد التي عقدت مؤخراً برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وما شهدته من مباحثات للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الجانبين.

كما وأن الاتصالات التي تمت في واشنطن للبحث في إمكانية استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي هي من بين الأحداث الهامة التي شهدتها عملية السلام هذا العام، على الرغم مما صاحبها من إخفاق بسبب رفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

أما على الصعيد الميداني فإن قيام إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان نتيجة لما أبداه الشعب اللبناني الشقيق من صمود في وجه الاحتلال ومقاومة بأسلة اضطرت إسرائيل بسببها للانسحاب قد شكل منعطفاً هاماً في عملية السلام وإثباتاً قاطعاً بأن الاحتلال لا يمكن أن يوفر الأمن.

لقد أثبتت هذه الأحداث التي مرت بها عملية السلام وعلى كافة مساراتها وعبر مراحلها المختلفة، أن نجاحها والتوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم المنشود يتطلب التطبيق الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، القاضية بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن الجانب العربي حينما قبل بالسلام، كخيار استراتيجي وبما يترتب عليه من خطوات، كان يأمل، في قيام

المستهلكين بسبب القدرة التنافسية، فإن مخاوفها تأتي من انعكاس آثارها السلبية على فئات كبيرة من مجتمعات البلدان النامية التي لا تتوفر لها القدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وذلك بسبب عدم قدرتها على التنافس، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الفقر والتهميش لقطاعات كبيرة من البشر.

إن من مصلحة المجتمع الدولي أن يسخر التقدم المصاحب للعولمة لتحقيق النمو والتكامل الاقتصادي والمساعدة في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والتقدم الاجتماعي من خلال إدارة عملية العولمة بتوجه إنساني لتقليل من آثارها السلبية. إننا مدعوون للتعامل مع هذه الظاهرة على النحو الذي يؤدي إلى قيام عالم متوازن المصالح، يوفر التكافؤ وتبادل المنافع والعيش الكريم للجميع دون استثناء. ويسرنا في هذا السياق أن نعرب عن تأييدنا لمقررات وتوصيات قمة الجنوب في هافانا، وكذلك قمة مجموعة الخمسة عشر في اجتماعها الأخير بالقاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وما تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه الماضي، فيما يتعلق بالبعد الإنساني للتنمية.

في معرض حديثنا عن تحديات الغد فإن من بين التحديات الهامة التي ستواجه البشرية ومنظومتنا الدولية خلال القرن الجديد المحافظة على البيئة، ومعالجة الآثار السلبية التي تفرزها التطورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية في العالم. ولا شك في أن ذلك، يتطلب جهدا عالميا، يأتي في إطار استكمال تطبيق البرنامج العالمي لحماية البيئة المتمثل في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عن طريق ربط مصالح البلدان المتقدمة بمصالح البلدان النامية مع استخدام كافة

الذي لعبه فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة للتوصل إلى هذا الاتفاق.

لعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن ظاهرة عولمة الاقتصاد والتطور المذهل في عالم المعلومات والاتصالات والاختراعات العلمية التي أدت إلى إلغاء الحواجز أمام حركة التجارة الدولية وسهلت انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وفرضت الاتصال فيما بين ثقافات الشعوب على اختلاف أجناسها، وجعلت من كل دولة من دول العالم جارة للدولة الأخرى، لها إيجابياتها إلى جانب سلبياتها التي ستشكل تحديا كبيرا لعالم الغد.

إن ما يصاحب العولمة من محاذير كثر التعريف بها والحديث عنها يأتي في مقدمتها التخوف من إضعاف السلطات الوطنية للدول، وتقليص قدراتها على تقرير مستويات نموها الاقتصادي والاجتماعي بما يشكله ذلك من تأثير خطير على مستوى حياة شعوبها، يتطلب الشروع أولا في إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لجعله قادرا على معالجة واستيعاب ما قد ينتج عن العولمة من آثار وأزمات مالية واقتصادية واجتماعية ستكون المجتمعات النامية والفقيرة أولى ضحاياها.

إن عملية عولمة الاقتصاد، والتنمية قد أدت إلى خلق تحديات كثيرة للاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي. وإن إيجابيات العولمة التي يراها البعض في ازدياد سهولة انتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات يجب أن يصاحبها تحقيق توازن ما بين السياسات الاقتصادية العالمية والوطنية.

وعلى الرغم مما للعولمة من فوائد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى الأسواق وإفادة

حددها الميثاق والذي من أهم أهدافه العمل على استبدال منطق الحرب والمواجهة بلغة الحوار والتعاون. وإننا نأمل في أن ما أسفرت عنه قمة الألفية من زخم سياسي وما أكدته إعلانهما من تأييد لدور الأمم المتحدة سيؤدي إلى ضبط إيقاعات العلاقات الدولية وتوجيهها نحو الحفاظ على أمن وسلام العالم وذلك بإدخال الإصلاحات الضرورية التي تتطلبها هياكل الأمم المتحدة وأجهزتها، وبخاصة مجلس الأمن، من خلال تكريس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والشفافية باعتبار ذلك من أهم المقومات التي تدعم دوره في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن مقدم الألفية الثالثة وما يحمله لنا من آمال يدعونا للتفكير والتأمل معا فيما يجب علينا القيام به لتقويم المفاهيم وضبط الآليات التي نأمل من خلالها في تحقيق السلام والأمن والرفاهية والرخاء للجميع في إطار من التضامن الدولي الوثيق القائم على وحدة الجنس البشري ومصالحه المشتركة. وإن ما تتميز به المجتمعات والشعوب من ثقافات وحضارات ومعتقدات دينية، وتقاليدها الاجتماعية يجب توظيفها كعوامل تقريب واتصال وتواصل وتفاعل بين كافة الدول والشعوب لخلق عالم تسوده الطمأنينة والعدل والأمن والسلام.

إن الألفية التي نتطلع إليها هي التي نأمل في أن تقوى وتتعزيز فيها العلاقات بين الشعوب، ويسود بينها الحوار والتعاون بدلا من لغة الحروب والصراعات التي لن تجلب لها غير الخراب والدمار.

الرئيس (تكلم عن الانكليزية): أعطى الكلمة الآن إلى معالي السيد بوريس تارازيوك، وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا.

السيد تارازيوك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، سمحوا لي بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم

السبل والآليات المتاحة لمكافحة التلوث من أجل تحرير أبنائنا وأحفادنا من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية.

كما وأن من بين هذه التحديات ما يشهده الميدان العسكري من انتشار لأسلحة الدمار الشامل، وازدياد للقدرات النووية ووسائل نقلها في العديد من مناطق العالم خلال السنوات القليلة الماضية. ونظرا لما لهذه الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، من أخطار على مستقبل العالم وأمنه وسلامته فإن ما حظي به انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ في نيويورك من ترحيب من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، وموافقة من قبل الدول النووية على القضاء التام على الأسلحة النووية يأتي ذلك بمثابة بشائر خير للبشرية جمعاء.

إننا في منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج نعي مخاطر انتشار الأسلحة النووية وبخاصة في ضوء ما شهدته المنطقة من حروب وصراعات خلال العقود الماضية، وقد أيدنا بذلك جميع المبادرات التي من شأنها إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية.

إن تفاقم ظاهرة الإرهاب خلال السنوات القليلة الماضية بما تشكله من تحد لإرادة المجتمع الدولي، وخطر على أمن واستقرار الدول والشعوب هي مبعث قلق لنا جميعا. وتأكيدا لإدانتنا لهذه الظاهرة في شتى صورها ومهما كانت أسبابها ومنشئها، فإننا نطالب بمحاربتها ومعاقبة مرتكبيها وحرمانهم من الحصول على الملاذ الآمن لممارسة أنشطتهم الإرهابية.

في ظل ما أشرنا إليه من تحديات، لا بد من إعادة التأكيد على دور الأمم المتحدة وتفعيله لمواجهة هذه التحديات والإسهام في حلها في إطار الشراكة الجماعية التي

ومجلس الأمن الذي عقد في ٧ أيلول/سبتمبر على مستوى رؤساء الدول والحكومات للمرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة، أكد من جديد استعداداه لأن يتحمل العبء الأكبر فيما يتعلق بمسؤولية بناء عالم خال من الخوف والظلم.

ونحن نرى أن أهم إنجاز أحرز في مؤتمر قمة مجلس الأمن الالتزام الذي أعيد التأكيد عليه على أعلى مستوى، بكفالة تنفيذ نظام الأمن الجماعي بشكل فعال وتعزيز فعالية الآليات القائمة لأغراض الحفاظ على السلم وبخاصة تنفيذ عمليات حفظ السلام. ونحن نرى أن الأمم المتحدة لن تتمكن من الاستجابة بشكل واف للتحديات التي سيواجهها السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين ما لم تعزز إمكاناتها في مجال حفظ السلام. وأوكرانيا ترحب بتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام الذي يترأسه السفير الإسرائيلي. وبلادي ترى أن معظم التوصيات التي تقدم بها جوهريّة وبعيدة المدى وتدعو إلى سرعة تنفيذها.

كانت أوكرانيا ترى دائما حفظ السلام في الأمم المتحدة واحدا من أهم أسباب وجود المنظمة، التي تدعى "لإنقاذ الأجيال المقبلة من أهوال الحرب". وهذا هو بالتحديد السبب في أنه منذ عام ١٩٩٢ شارك أكثر من ١٢ ٠٠٠ ممثل لأوكرانيا في ٢٠ من عمليات وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومنذ بداية هذه السنة، قامت أوكرانيا وهي تدرك تماما مسؤوليتها الإضافية عن حفظ السلام الدولي بوصفها عضوا في مجلس الأمن، بزيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام عشرين ضعفا.

وخلال الأشهر الثمانية الماضية وحدها، وزعت أوكرانيا فرقة قوامها ٦٥٠ جنديا مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. كما أرسلنا مجموعة من المراقبين العسكريين إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

رئاسة الجمعية العامة في الدورة الراهنة وأن أتمنى لكم كل التوفيق في اضطلاعكم بمهامكم.

أود أيضا أن أشيد إيماءة بشرفكم، الوزير غورياب الذي أسهمت خبرته الدبلوماسية الواسعة وتوجيهه البارع لأعمال الجمعية طوال دورتها الرابعة والخمسين إسهاما كبيرا في إنجازها وفي تحقيق النجاح العظيم الذي توج به مؤتمر قمة الألفية.

لم يمض إلا ١٠ أيام على تأمين النصاب القانوني غير المسبوق من قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية التاريخي لمناقشة دور الأمم المتحدة ومكانها في منظومة العلاقات الدولية في الحقبة الجديدة على أعلى مستوى. ومن خلال اعتماد إعلان الألفية، أوضح المجتمع الدولي بجلاء دعمه للمقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي ما زالت تشكل الأساس الذي يستند إليه القانون الدولي والصك الأساسي الذي يحكم العلاقات الدولية.

ومشاركة أوكرانيا الفعالة في أعمال مؤتمر قمة الألفية وقمة مجلس الأمن التي عقدت بناء على المبادرة التي اتخذها رئيس أوكرانيا، إنما تشهد على الأهمية الخاصة التي تعلقها بلادي على أنشطة هذه المنظمة العالمية.

وشأنها شأن معظم الدول الأخرى، تندد أوكرانيا - وهو ما أعاد تأكيده مؤتمر قمة الألفية بشكل لا لبس فيه باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لحسم المشاكل بين الدول. ونحن نؤمن بشدة بأن ما من جهة سوى الأمم المتحدة لديها السلطات ذات الصلة والطائفة الواسعة من الأدوات والآليات اللازمة لمعالجة المشاكل العالمية الرئيسية اليوم. والمشاكل التي نواجهها اليوم هي ذاتها المشاكل التي كنا نواجهها قبل عدة عقود: وهي الحرب والفقر والتوزيع غير المتكافئ للموارد والقمع والتمييز.

أوروبا، وهي أنشطة ترمى إلى الاكتشاف الآني للزعات الانفصالية الخطيرة، ستؤدي إلى زيادة التوسع في استراتيجية الأمم المتحدة الوقائية بالتعاون مع تلك المنظمة.

ويتابع بلدي بحرص عملية تسوية الصراعات في جزر البلقان المجاورة، المنطقة المزعجة في أوروبا. ورغم أن التطورات في البوسنة تعطينا أسبابا كافية للتفاؤل بشأن مستقبل شعبها، فإن الحالة في كوسوفو لا تزال تسبب لنا قلقا خطيرا. ونحن على ثقة أنه يتعين متابعة التوصل إلى تسوية سلمية في كوسوفو مع الالتزام الدقيق بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ومع الاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها. ونرى أنه من المستحيل حسم هذه المشكلة بدون تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو، عقب المفاوضات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والممثلين المخولين للإقليم.

إن أوكرانيا عازمة على تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع التسوية السلمية النهائية لما يسمى بالصراعات "المحمدة" في أراضي ما بعد السوفيات ولا سيما في أنجازيا، جورجيا، وناغورني كاراباخ، أذربيجان، وترانسديستريا ومولدوفا. وأوكرانيا بوصفه عضوا في فريق أصدقاء الأمين العام، الذي يشجع إيجاد تسوية سلمية للصراع الجورجي - الأبخازي، تشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التقدم الحقيقي نحو السلام في هذه المنطقة. وأؤكد مرة أخرى الدعوة المقدمة من الرئيس كوشما لاستضافة الجولة التالية من المفاوضات بين الجانبين الجورجي والأبخازي، والرامية إلى بناء الثقة، في يالتا.

كما قدم الرئيس كوشما خطة يمكن إجراؤها لتسوية الصراع الترانسدنيستري، على أساس مبدأ "الوضع المكتسب" المقبول لجميع الأطراف المتصارعة. وتقوم أوكرانيا حاليا، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدراسة إمكانية إعادة تنظيم بعثة حفظ السلام في

الديمقراطية، إلى إثيوبيا وإريتريا، وأرسلت مجموعة من الشرطة المدنيين إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويجري هذا الأسبوع إكمال وزع وحدة شرطة أوكرانية خاصة قوامها ١١٥ فردا من الأفراد المنخرطين في قوة شرطة الأمم المتحدة في كوسوفو. وتقف فرقتنا العسكرية المخصصة لعمليات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهبة الاستعداد التام.

ومما يدعو للأسف أن من البديهي أن التاريخ البشري يمكن تسميته سجلا للحروب والصراعات المستمرة. وآمل في نهاية الألفية الثانية، أن تكون البشرية، بعد أن تعلمت من ماضيها المأساوي، قد فهمت في النهاية الحقيقة البسيطة - أنه من الضروري محاربة نيران الحروب قبل نشوبها، حيث يعتبر أمهظ السلام أفضل بكثير من أرخص الحروب. ويقودني هذا إلى التأكيد على أهمية التنفيذ الأسرع والأكثر فعالية للاقتراح المقدم من رئيس أوكرانيا في قمة الألفية وفي قمة مجلس الأمن. لقد تكلم لصالح استحداث استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنع الصراعات، تقوم على الاستفادة على نطاق واسع من الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ويقف الخبراء الأوكرانيون مستعدين لهذا العمل. ويسرني أن جميع القادة الذين خاطبوا قمة الألفية أدركوا تقريبا الإجراءات الوقائية بوصفها من أولويات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي رأينا، أن مفهوم المراكز الإقليمية المعنية بالوقاية من الصراعات، يمكن أن تصبح خطوة عملية نحو تطوير استراتيجية هامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الاقتراح الأخير لأوكرانيا بإنشاء مركز إقليمي للدراسات العرقية في كييف، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جدير بأن نوليه اهتمامنا. ونحن نعتقد أن أنشطة مثل هذا المركز، المخول برصد التطورات الحالية في دائرة العلاقات بين الأعراق في منطقة منظمة الأمن والتعاون في

الجهود الدولية، بقصد تعزيز فعالية حفظ السلام التابع للأمم المتحدة.

وأكرر موقفنا بشأن ضرورة مواصلة تعزيز نظام الجزاءات ضد مجموعة ثوار أنغولا، يونيتا. ونحن مقتنعون بأن التقليل من قدرة يونيتا على شن الحرب شرط ضروري لاستعادة السلام في أنغولا. كما ينبغي مراعاة أن الجزاءات ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود دولية أكبر لحسم هذا الصراع الذي طال أجله.

ونحن نشير مع التفاؤل إلى آخر التطورات في عملية التسوية في الصومال. وتقوم هذه الدولة التي عانت طويلا بالتغلب بصورة مؤلمة ولكنها ثابتة على العقبات التي تقف في طريقها إلى السلام والاستقرار.

وعلى مدار السنة الماضية، اتخذت خطوة هامة إلى الأمام في التقدم بأحد الأجزاء المتكاملة من عملية سلام الشرق الأوسط - عنصرها الإسرائيلي - اللبناني. لقد خلق انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني التزاما بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ظروفًا جديدة لزيادة التقدم في العملية بكاملها. وتأمل أوكرانيا بإخلاص أن تتمكن أيضا إسرائيل وسوريا في المستقبل القريب من تحقيق اقتحام في مفاوضاتهما المتعثرة. وتناشد الطرفين باستئناف الحوار في أقرب وقت ممكن.

ونحن نتابع عن كثب عملية حل القضية الرئيسية في مسألة الشرق الأوسط - ألا وهي القضية الفلسطينية. ويتمثل اعتقادنا الثابت في أن الحكمة السياسية وبعده النظر للإسرائيليين والفلسطينيين سوف يساعدهما في نهاية المطاف على الوصول إلى تسوية مقبولة للطرفين. ونحن نرحب بقرار ١٠ أيلول/سبتمبر الذي اتخذته المجلس المركزي الفلسطيني بتأجيل تاريخ إعلان دولة فلسطين. وتأمل أوكرانيا في أن يقوم الشعب الفلسطيني، عقب الجهود المضنية التي بذلها

المنطقة، والتي ستتكون من فرق لحفظ السلام تنتمي إلى أوكرانيا وروسيا وأعضاء آخرين في المنظمة. ويجدوننا وطيد الأمل في أن تؤدي هذه المبادرات على الأجل الطويل إلى إعادة تنشيط عملية حسم الصراعات.

وسوف تقاس مصداقية الأمم المتحدة دائما بقدرتها على تقديم رد مناسب على التهديدات الموجهة للسلام والأمن في كل منطقة من العالم. وينبغي اليوم التمسك بهذا المبدأ بإيلاء انتباه خاص إلى مشاكل القارة الأفريقية. وإن المعاناة التي لا توصف لشعوب أفريقيا، والناجمة عن صراعات داخل الدول وبين الدول لا تشابه الصراعات في أي جزء آخر من العالم.

إن أوكرانيا مصممة على تقديم مساهمة عملية إلى جهود الأمم المتحدة للسلام الرامية إلى حسم الصراعات في أفريقيا. ويعزز هذا التصميم أمانينا في توسيع التجارة والتعاون الاقتصادي مع شركائنا الأفريقيين. واسمحوا لي أن أكرر كلمات رئيس أوكرانيا في قمة مجلس الأمن: "تتطلع أوكرانيا إلى قرن من النهضة الأفريقية وتقف مستعدة للتعجيل بوضعه" (S/PV.4194، ص ١٣).

وأود أن أؤكد أنه لا يوجد لدى المجتمع الدولي، في حسم الصراعات في أفريقيا، بديل إلا النهوض بضرورة التمسك الدقيق بمبادئ السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية لبلدان المنطقة. ويتعين تأكيد هذا بصفة خاصة بالنسبة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يمثل أخطر تحد للسلام في نهاية القرن. وتدعو أوكرانيا جميع الأطراف في اتفاق لوساكا إلى الالتزام بالكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذ الالتزامات الخاصة بها.

ولقد أصبحت الأحداث الأخيرة في سيراليون اختبارا جديا لمنظمتنا. وهي تثبت الحاجة الملحة لدعم

الضرورة المطلقة وضع منهجية واضحة ومتلاحمة لفرض الجزاءات ورفعها تأخذ في الاعتبار شواغل السكان المدنيين الأبرياء ومصالح البلدان الثالثة.

وتؤيد أوكرانيا ممارسة مجلس الأمن في الآونة الأخيرة المتمثلة في وضع حدود زمنية للجزاءات في مرحلة فرضها. ونرى أن مما له أهمية أساسية وضع معايير وآليات موضوعية لتقييم فعالية الجزاءات وأثرها - بما في ذلك على الدولة المستهدفة. ونؤيد أيضا رفع الجزاءات فوراً عندما تكون هناك أسباب كافية للاعتقاد بأنها خدمت غرضها. وهذا في الواقع ينطبق على الحالة التي تخص ليبيا، حيث ينبغي لمجلس الأمن أن يتحرك، بأسرع ما يمكن، إلى المرحلة المقبلة ويتخذ الإجراء الذي فات أوانه منذ أمد بعيد.

ومن بين التحديات الكبرى في القرن الجديد، مشكلة متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز التي تحتل مكانا خاصا. فقد أصبح الإيدز وباء له أبعاد عالمية ذات تشعبات إنسانية واجتماعية هائلة تتجاوز كثيرا عالم الصحة وحده. وحان الوقت لكي تضع الأمم المتحدة خطة عمل شاملة لمكافحة هذا الوباء. وإذ يدرك وفد أوكرانيا كبر حجم هذه المشكلة، دعا، مع مقدمين آخرين، إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، على وجه الاستعجال، بشأن هذه المسألة. ومما يشجعنا التأييد الواسع لهذه الفكرة، ونحن نتطلع إلى المزيد من العمل صوب تحقيقها.

ونحن مقتنعون بأن أشكال التعاون الدولي المتعدد الأطراف قد اضطلعت بدور وستستمر في الإضطلاع بدور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعم جهود الإصلاح التي يبذلها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الحالة في مجال تعبئة الموارد وزيادة كفاءة وفعالية عمل البرنامج.

الجانبان، في نهاية المطاف بممارسة حقه في تقرير المصير في الدولة الخاصة به.

وإن تشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من بين القضايا الحاسمة المعروضة على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في نهاية القرن.

ونحن مقتنعون بأن تلك العمليات ينبغي أن تمضي مع التحسن العام في الحالة الدولية في المجالات الأخرى، وإنشاء ضمانات أمنية شاملة وتنفيذها عمليا، والالتزام غير المشروط من الدول والمنظمات بقواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية وتعزيز مناخ الثقة المتبادلة.

وأوكرانيا، بوصفها بلدا قدم إسهامات بارزة في عملية نزع السلاح النووي الفعلية، فإنها تتشاطر تماما الشعور بالقلق إزاء تناقص اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسألة بقدر كبير. ونحن نعتقد أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يمثلان حجر الزاوية في الأمن الدولي ووسيلة لتفادي نشوب صراع عالمي. ونرى أن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو أفضل وسيلة لمنع الانتشار النووي وضمان القضاء على الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون الدول النووية في طليعة هذه العملية.

ومشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، التي اكتسبت بعدا عالميا، أيضا تقتضي اتباع نهج شامل لحلها. ودور الأمم المتحدة الأساسي لا غنى عنه في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة هذا الشر.

وإذ نتقل الآن إلى مشكلة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، أود أن أؤكد من جديد موقف بلدي بشأن هذا الموضوع. لقد وُضعت الجزاءات كأداة قوية لضمان تنفيذ قرارات المجلس. إلا أنها حُوت في نهاية الأمر إلى أدوات غير فعالة بل وضارة في بعض الأحيان. ولذا من

وإن الوفاء بمفهوم "حقوق الإنسان للجميع" في القرن المقبل مهمة ذات بعد عالمي. ولذا تشتد الحاجة بوجه خاص إلى تعزيز وتحسين المراقبة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، لا نزال مقتنعين بأن استخدام القوة لا يمكن أن يعتبر وسيلة كافية لضمان احترام حقوق الإنسان.

وأود أن أركز على أن الالتزام بحقوق الإنسان وحمايتها أصبح اليوم المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه سياسة بلدي. وقد وقعت أوكرانيا وصدقت على جميع الوثائق الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان ووضعت على الصعيد الوطني آلية فعالة لتنفيذها. واعتمدت أوكرانيا في هذه السنة قرارا لإلغاء عقوبة الإعدام.

ومن الواضح أن الوقت الذي مضى منذ مؤتمر روما التاريخي قد أكد من جديد أهمية الوثيقة صانعة العهد الجديد التي اعتمدها. ونحن نعتبر المحكمة الجنائية الدولية الآلية الديمقراطية الوحيدة الناجمة العالمية الطابع لانفاذ الامتثال للقانون الإنساني الدولي واحترامه.

وأود أن أنضم إلى مختلف المتكلمين في الإعراب عن آمالنا الكبيرة في استمرار دور الأمم المتحدة في إيجاد حلول للمشاكل العالمية. وبالنظر إلى تعقيد طبيعة هذه المهمة وتعدد جوانبها، تحتاج منظمنا إلى الوقوف على أساس مالي صلب. ويحدونا الأمل في أن تمكننا هذه الدورة من الإسراع بعملية إصلاح وتحسين آليات قسمة نفقات الأمم المتحدة على أساس معايير اقتصادية موضوعية. ولذا ينبغي لعملية إصلاح الأمم المتحدة، التي بدأت قبل ثلاث سنوات، أن تنال قوة دفع إضافية.

وهناك حاجة أيضا إلى إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي يمثل العنصر الرئيسي في

وخلال فترة الانتقال الاقتصادي الصعبة، تؤدي المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي دورا هاما بتنسيق جهود مختلف الشركاء الدوليين. وتساعد أيضا على تخفيف حدة المشاكل المعقدة المتصلة بإزالة آثار كارثة تشيرنوبل ووقف تشغيل مفاعل تشيرنوبل للطاقة الذرية.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للبلدان المشاركة في مؤتمر تموز/يوليه للمانحين المعقود في برلين، والتي تعهدت بأكثر من ٣٢٠ مليون دولار من التمويل الإضافي لتحويل مرفق الحماية إلى نظام سليم بيئيا. ولا تزال هناك حاجة إلى جمع مبلغ ٥٠ مليون دولار أخرى للوصول إلى المبلغ المطلوب، ونحن نعتمد على استمرار المساعدة الدولية في هذا الصدد. وأعتقد أن هذا يمكن أن يُنفذ في إطار برنامج تشيرنوبل التابع للأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أشدد على أن هذه الأموال ستوجه بصفة رئيسية إلى تنفيذ أهداف واقعية، وتحديد وقف تشغيل مفاعل تشيرنوبل للطاقة الذرية وإغلاقه في نهاية الأمر في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وهذا قرار أعاد تأكيده رئيس أوكرانيا في مؤتمر قمة الألفية.

ونأمل أيضا في أن يُمكن النظر في البند المتعلق بإدماج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في المنظومة الاقتصادية العالمية من وضع استراتيجية مشتركة لحل المشاكل الخاصة بهذه البلدان.

وفي هذا السياق، نولي أهمية كبيرة لانضمام أوكرانيا لمنظمة التجارة العالمية. والتعاون الاقتصادي الدولي على الصعيد الإقليمي ذو أهمية أيضا لأوكرانيا. وأعني، بالذات، تنمية علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي والتفاعل في إطار منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ومجموعة جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان وجمهورية مولدوفا.

السيد غوريراب، لقيادته القديرة، وأرحب بتوفالو عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

هنا وفي هذه المدينة العظيمة، تجمع قبل أسبوعين فقط عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول، حيث عرضوا التحديات التي سيواجهها العالم في الألفية الجديدة، جنبا إلى جنب مع عرض إنجازات دولهم وتصوراتهم بشأن المستقبل. صحيح أن هذا العدد الهائل من الآراء المطروحة قد تباين في المنظور، ومحور الاهتمام، والاتجاه والنظرة إلى القضايا، إلا أنه صحيح كذلك، أن زعماء العالم قد غادروا القمة بعد أن أعادوا التأكيد على التزامهم المشترك بالقيم والمبادئ العالمية، وبتحقيق عالم أكثر سلما وازدهارا. وقد انعكس كل ذلك بوضوح في تقرير الأمين العام وإعلان الألفية، اللذان يوفران لنا أساسا لجدول أعمال مشترك للسنوات المقبلة.

وفي حين أن جدول الأعمال هذا عالمي يستهدف الوفاء بأهداف عالمية، إلا أنه وكما يقال في كثير من الأحيان، فإن السياسة عادة ما تكون محلية، وكل شيء يبدأ في الوطن. وعلى هذا، وفي التحليل النهائي، ينبغي لكل دولة منفردة أن تضطلع بمسؤوليتها في بلدها وفي المنطقة حتى تحدث أثرا، ومن ذلك يتبلور الأثر التراكمي على نوعية العالم الذي نعيش فيه. وتدرك أرمينيا مسؤوليتها، وهي ملتزمة بأن تضطلع بدورها في تعزيز السلم والأمن الإقليميين، وتحسين نوعية الحياة للجميع.

لقد جمع تقرير الأمين العام عن الألفية التحديات العالمية التي نواجهها تحت عناوين ثلاثة رئيسية: التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في مواصلة العيش على هذا الكوكب.

وينتظر من العولمة أن تدفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم كي يتاح للأجيال القادمة مواصلة العيش

عملية تجديد الأمم المتحدة. وقد ركزت بيانات العديد من قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية بحق على هذا الأمر.

وعدم تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة يحد من قدرات المجلس كأداة رئيسية للأمن الجماعي. وأود أن أكرر تأكيد موقف أوكرانيا ومؤداه أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ينبغي أن يقوم على أساس قواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن زيادة تمثيل المجموعات الإقليمية في مجلس الأمن ينبغي أن يظل مبدأ أساسيا. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا. وتعتقد أوكرانيا أنه يمكن تحقيق التوازن اللازم في توسيع مجلس الأمن من خلال زيادة كلا فئتي عضويته.

وإن المجتمع الدولي، باتباعه طريق تعزيز الأمم المتحدة وبناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية، ليعزز قدرته هو نفسه على مواجهة تحديات العصر وهيئة مناخ عادل في مجال العلاقات الدولية ومناخ يوفر للاحترام المتبادل بين الدول والشعوب والحضارات.

وفي سياق مؤتمر قمة الألفية التاريخي، رسم المجتمع الدولي، وقد أثرت تجربته هذه المنظمة طوال نصف قرن من الزمن، خريطة الطريق الذي ينبغي أن تسلكه البشرية في القرن الحادي والعشرين. ولن نحقق المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة إلا بتكثيف الجهود المنسقة والمصممة لبلوغ أهدافنا. فهذا، بأية حال، هو السبب الوحيد لوجود منظمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد فارتان أوسكانيان، وزير خارجية أرمينيا.

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أشارك زملائي في همتتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. وإنني على ثقة من أن هذه الدورة الخامسة والخمسين ستكون فعالة وناجحة للغاية تحت إدارتك. وأود كذلك أن أعرب عن التقدير لسلفكم،

الداخل، وسلام وأمن مع الجيران، سيكون من المستحيل تحقيق الازدهار الاقتصادي. وخلال السنوات التسع التي مضت منذ حصول أرمينيا على الاستقلال، قطعنا خطوات كبيرة في إرساء القيم الديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان في مجتمعنا. وهذا العام، وبعضوية أرمينيا في مجلس أوروبا، فلا رجعة عن هذه العمليات. فالمسؤوليات المترتبة على هذه العضوية سوف تعزز كل ما تحقق حتى اليوم وترسخه.

والرفاه الاقتصادي يتوقف على الاستقرار الإقليمي. وفي الوقت نفسه، فإن السلام طويل الأجل، والأمن والرخاء في منطقتنا كلها تتوقف على التنمية الاقتصادية المتكافئة وتطوير الترتيبات الاقتصادية متعددة الأوجه بين بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية. ومن الواضح أن مناخ التعايش الجديد يتطلب نهجا جديدة من جانب المنظمات الدولية. فالتكامل الإقليمي ودون الإقليمي أصبح أمرا أساسيا من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ويسري ذلك بصورة خاصة، على منطقة القوقاز، التي أخذت تبرز كمنطقة لتنافس المصالح السياسية والاقتصادية. ونحن نتطلع إلى الأمن، ليس على الصعيد الثنائي فحسب، ولكن في السياق الأوروبي الإقليمي الأوسع، أيضا. ونحن على اقتناع بأن أمننا الوطني، على الأجل الطويل، ينبغي أن يرتكز على الاستقرار الإقليمي.

ونحن واثقون من أن التعاون الاقتصادي سيساعدنا في تجاوز المشكلات السياسية وتيسير حل القضايا السياسية. إذ يجري حاليا بناء قوقاز ديمقراطية ومستقرة. غير أن وعد الديمقراطية في المنطقة ينبغي ألا يحجب هشاشة التوازن القائم فيها. ونحن ندرك الدور البناء الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية - مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والتعاون الاقتصادي بين البلدان المطلة على البحر الأسود، وكونموتل

فضلا عن إمكانية تحقيق نوع الكفاية الذاتية اقتصاديا، والذي نريده جميعا لشعوبنا والمهمة الأساسية للحكومات في جميع أنحاء العالم اليوم السعي لوضع سياسات سليمة وإجراء تعديلات هيكلية ملائمة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، والاستفادة من الفرص التي تتيحها دون السقوط ضحية للمخاطر التي تهدد بها.

وفي نفس الوقت، فإن الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد فتحت أبواب السوق العالمية أمام لاعبين جدد. فتكنولوجيا المعلومات والإنترنت أصبحتا القوى المحركة للنمو الاقتصادي؛ وفي الوقت نفسه من الممكن أن تضفيا توازنا كبيرا على هذا النمو إذا ما أحسن استخدامهما. وهما يعدان بتقدم غير محدود، كما أنهما تمكنان حتى للبلدان الصغيرة والبلدان غير الساحلية من الاستفادة من إمكانية الوصول العالمي في كل مجالات حياتهما. وتذكر أرمينيا ذلك تماما، وقد جعلت تطوير تكنولوجيا المعلومات محورا لنموها الاقتصادي. وقد اتخذنا بالفعل خطوات ملموسة من أجل دعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع مستثمرين أجنب، بدأنا في العمل التمهيدي نحو إنشاء متره صناعي لتكنولوجيا المعلومات على مشارف العاصمة.

وفي نفس الوقت، فإننا ندرك جيدا أن نظامنا التعليمي ينبغي أن يرقى إلى المستوى الذي يتناسب مع هذه الدعوة بضخ مهارات جديدة في القدرات الفكرية الموجودة، وسنعمل على أن تتضمن المناهج الدراسية تعليم مبادئ علم الحاسوب وكيفية استخدام الإنترنت. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيتاح لجميع مدارسنا الحصول على الحواسيب والاتصال غير المحدود بالإنترنت.

والتحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف يسيران جنبا إلى جنب. فبدون نظام ديمقراطي، حر، منفتح في

التاريخ يجد من حريتهم في العمل. ومع ذلك، فليس هناك تاريخ وطني من عدم. ففرنسا وألمانيا، وانكلترا وفرنسا، والولايات المتحدة واليابان، من أجل تجاوز تاريخ الصراع، والحرب، والكرهية، عبرت الماضي معاً. وفي حقيقة الأمر، فإن أما كثيرة قامت نهضتها الروحية والأخلاقية على أساس التخلص من عقدة الذنب، والسعي لإثبات الحقيقة ومواجهة ماضيها بأمانة. فالندم والمصالحة دون صدق، هما المراوغة إلى الأبد.

وقد تعرض إعلان مؤتمر قمة الألفية لمسألة هامة جدا بالنسبة لحق مواطني أرمينيا في التحرر من الخوف. فنص إعلان الألفية على حق تقرير المصير للشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. وفي ناغورني كاراباخ، كانت هناك في نفس الوقت سيطرة استعمارية للسوقيات واحتلال أجنبي من أذربيجان، التي أعطيت عام ١٩٢٣ سلطة قضائية بطريقة غير مشروعة وغير عادلة على منطقة أرمينيا. وبالنسبة لشعب يوجد مواطنوه عبر الحدود ولكنهم بعيدون عن المنال، كان السكوت متعذرا عن هذا العمل المسبب للشقاق وما أسفر عنه من خضوع مزدوج. وأثناء عقود من الحكم السوفياتي، ثم بعد انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، لجأ مواطنو أرمينيا في ناغورني كاراباخ إلى المطالبة بحقهم في تقرير مصيرهم، الذي أدى رفضه إلى صراع عسكري، ووجود لاجئين ووقوع خسائر في الأرواح.

وأثناء السنوات الست الماضية، توقفت المرحلة العسكرية من الصراع، ولا تزال أرمينيا ملتزمة بقرار دائم سيوفر السلم والأمن لناغورني كاراباخ، مع صلة جغرافية مستمرة بأرمينيا. وسنواصل العمل بدأب مع الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك، ونود أن نؤكد إسهامهم في المحافظة على نظام وقف إطلاق النار. ونحن على استعداد أن نجري اتصالات مباشرة بنفس الحماس مع أذربيجان سعياً

الدول المستقلة، والذي ينبغي أن تلعبه من أجل ترسيخ هذا التوازن الإقليمي. وتنوي أرمينيا توسيع التعاون من جانبها في إطار تلك المنظمات والمشاركة بنشاط أكبر في المؤسسات الإقليمية المختلفة.

غير أنه ينبغي لهذه الهيئات المختلفة ألا تتسبب في زيادة الاختلالات الإقليمية القائمة، من جراء التطبيق غير المتكافئ أو غير المتسق لمبادئها. وتثق أرمينيا بأن منطقة القوقاز تحتاج إلى نظام إقليمي للاستقرار والأمن، ونحن على استعداد للعمل من أجل إنشاء هذا النظام. وكنا أول من اقترح في العام الماضي، في قمة اسطنبول التي عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الشروع في عملية صوب تحقيق الأمن الإقليمي الشامل، بحيث تفضي إلى معاهدة للاستقرار في المنطقة. وقد اعتمدت أرمينيا سياسة التكامل، وستلتزم بها، إذ تقيم علاقات مع كل البلدان التي لها مصالح سياسية أو اقتصادية في القوقاز. وقد نجح هذا النهج بفعالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، ونعتقد أنه يساهم في الحد من الاستقطاب والتوتر في المنطقة.

ومع ذلك، لا تزال المنطقة تتأثر بشكل سلبي من جراء عدم وجود علاقات رسمية بين أرمينيا وجارتنا، تركيا. وعلى الرغم من أن أرمينيا، حرصت منذ اليوم الأول لاستقلالها، على تطبيع العلاقات وإقامة العلاقات الدبلوماسية، فإن تركيا ما برحت تصر على شروط معينة تتعلق بناغورني كاراباخ وبمسألة الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن.

وقبل عشرة أيام في القمة، تحدث الرئيس كوشاريان من فوق هذه المنصة عن هذه القضية، ومد يده إلى جارتنا حتى يتسنى لنا معاً أن نجد سبيلاً للعيش مع حقيقة الماضي دون أن يعرض ذلك للخطر ما يبشر به المستقبل. ولسوء الطالع، جاء رد تركيا لبيين أنهم ما زالوا يتركون الخوف من

أذربيجان إلى حالة من التعاون والأمن المعزز والمتبادل. ونود أن نتطلع إلى اليوم الذي تتحول فيه كاراباخ من هوة تفصل بين بلدينا إلى جسر يبنى لمنفعة جميع السكان المعنيين.

إن الوثيقة السياسية التي أصدرها مؤتمر قمة الألفية تنص على الخطوط الإرشادية لتطوير الأمم المتحدة في السنوات القادمة. وأرمينيا واثقة من أن هذه المنظمة، بما لها من دور فذ وتاريخ مجيد، لديها القدرة على التصدي للتحديات الجديدة على نحو يبعث على الارتياح الكبير. إن التجربة الهائلة التي تجمعت طيلة العقود الخمسة الماضية يمكن أن تطبق بنجاح لكي تكفل إرساء السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن التصدي للتحديات الجديدة والمتطلبات الجديدة التي نواجهها اليوم يستوجب تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة تدعينا لهذه المنظمة الدينامية. وبالتوسيع المقترح لمجلس الأمن، تصبح هذه الهيئة الاستراتيجية أكثر تمثيلا، وتصبح لقراراتها سلطة أعظم.

وأرجو أن يكون القرن الحادي والعشرين القرن الذي يتحقق فيه توحيد جميع الدول بأهداف مشتركة وأعمال جماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد الحبيب بن يحيى، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية.

السيد بن يحيى (تونس) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعبر لكم عن تهاني الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، ونحن واثقون من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ودرايتكم العميقة بالشؤون الدولية هي خير ضامن لحسن سير أعمال هذه الدورة ونجاحها. وإذ نؤكد لكم استعداد وفدنا للتعاون معكم فإننا نتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم.

وراء حل وسط. ومع ذلك، نرى أن المفاوضات المباشرة بين أذربيجان وناغورني كاراباخ ستكون مثمرة على نحو أكبر، حيث أن شعب كاراباخ هو الذي سيقدر مصيره ومستقبله في نهاية المطاف.

وقد ذكر الأمين العام عن حق في تقريره أن الحروب تنشب اليوم داخل الدول أكثر مما تنشب بينها. ولكن لا تبذل أية محاولة للتصدي لهذا التحدي الجديد بأسلوب أكثر فعالية وتأثيرا وواقعية.

ولا بد في نهاية المطاف من معالجة كل صراع وفقا لظروفه، ومن خلال تدابير التكيف التي يتخذها شعبه وقادته السياسيون. وما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله أن يوفر، لا الدعم أو الحوافز الممكنة لعملية التحول هذه فحسب، بل أيضا النماذج الفكرية والمفاهيمية لاستكشاف الترتيبات الواجبة والمناسبة لحل هذه الصراعات التي تبدو عسيرة. ونعتقد أن إقامة الأطر الواجبة التي تمكن الأطراف المتحاربة من إيجاد لغة مشتركة قد يمكن من وضع ضمانات بأسلوب مرن يجب أن يوجه على نحو خاص لمعالجة أنواع معينة من الصراعات. وأود أن أذكر حقيقة بديهية وهي أنه ينبغي لنا أن نفكر على أساس أن "الشكل يتبع المهمة". ونعتقد أن مهمة الحلول المحتملة التي يجب أن تظهر، فضلا عن الخطوط العريضة لاتفاق سلام يعقد في نهاية المطاف، يجب أن تعتمد على أدوات أو مبادئ مصممة، ومخصصة إلى أقصى حد، وربما فريدة. ونعتقد أنه في غياب هذا النوع من التصميم المخصص، لن تكون الصيغ العامة أو المعيارية مناسبة لحل هذا الصراع الذي نجد أنفسنا متورطين فيه إلى حد بعيد في هذه اللحظة، والذي تثير نتائجه الطويلة الأمد انشغالنا الشديد.

وبالنسبة لنا، يمثل السلام في ناغورني كاراباخ، بطبيعة الحال، بشائر تحويل حالة القتال والمواجهة مع جارتنا

مجلس الأمن الدولي وقمة الجنوب وقمة حركة عدم الانحياز والدورتان الاستثنائيتان للجمعية العامة بشأن التنمية الاجتماعية وحول المرأة وما انبثق عن هذه المناير من قرارات وتصورات مستقبلية للعلاقات الدولية يعد مرجعا هاما يمكن من خلاله رسم استراتيجية دولية توافيقية من أجل إنشاء شراكة فعلية بين الشعوب والأمم لرفع تحديات المستقبل جماعيا.

ومن بين العبر التي نستنتجها من خلال هذه اللقاءات التاريخية إجماع كافة الدول على ضرورة استنباط نظرة متجددة لمختلف طرق العمل التي اتبعناها خلال العقود الماضية في جميع المجالات حتى نواكب مستلزمات العصر الذي تشابكت فيه مختلف أوجه الحياة الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن سمات عالمنا اليوم تتطلب نظرة شمولية وعملا مشتركا يأخذ بعين الاعتبار الخيط الرابط بين الأمن والسلم والتنمية المستدامة وما يسندهما من حياة سياسية تركز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد ومن استراتيجيات شمولية لمقاومة الفقر على المستوى الدولي. لقد شخّص الفقر خلال مختلف المناير الكبرى، وكذلك في بياني قمة الألفية وقمة مجلس الأمن وفي تقرير الأمين العام لقمة الألفية وللجمعية العامة حول عمل المنظمة، كأحد الأسباب الرئيسية للاختلالات الاقتصادية الدولية وكمصدر لعدم الاستقرار والتوترات في عديد بقاع العالم.

إننا نعتقد أن المجموعة الدولية مدعوة اليوم إلى إيلاء نظرة موضوعية لمفهوم السلم والأمن الدوليين وسبل الحفاظ عليهما، واعتماد مفهوم أوسع يأخذ في الاعتبار ليس فقط العوامل المباشرة للحروب والتوترات وإنما كذلك جذورها العميقة والكامنة والعمل على معالجتها بما يضمن الوقاية المبكرة ودوام السلم والأمن.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر العميق لسلفكم السيد ثيو - بن غويراب على الدور القيّم والناجع الذي اضطلع به خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، مما مكّن من تحقيق نتائج إيجابية في معالجة العديد من المسائل والقضايا.

تتعقد جمعية الألفية والعالم في مفترق طرق بين عهدين، مما يضفي على الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة أهمية قصوى. إنها مناسبة للوقوف على ما أنجزناه جميعا وما علينا وضعه من استراتيجية استشرافية تمكننا من رفع التحديات التي لا يمكن تشخيصها ومواجهتها إلا عبر شراكة دولية متعددة الأبعاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

وقد أكد الرئيس بن علي مع كافة قادة العالم في قمة الألفية على أهم التحديات التي تقف أمام المجتمع الدولي، والتي يتعين أن تشكل أولويات عملنا الجماعي في المرحلة القادمة لجعل الألفية المقبلة ألفية الشراكة الدولية، ألفية التوافق في الاستراتيجيات الكبرى، ألفية النهوض بالمجتمعات ومعالجة حاجياتها متعددة الأبعاد، ألفية مجابهة الفقر والأوبئة، ألفية الوقاية من النزاعات وإرساء أسس دائمة للسلم والأمن الدوليين لتكون الألفية التي نستهلها جميعا بحق، ألفية المصير المشترك للإنسانية جمعاء.

إن البيان الصادر عن قمة الألفية يعتبر وثيقة ذات أهمية تاريخية إذ ينير سبيل العمل المستقبلي للمجموعة الدولية في إطار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي أعاد قادة العالم التأكيد عليها وجددوا التزامهم بها، وبتمسكهم بمنظمة الأمم المتحدة بوصفها المنبر الوحيد الذي تؤسس المجموعة الدولية ضمنه اختياراتها المصيرية وتشكل الأداة المثلى التي تركز طموحاتنا الجماعية.

إن حصيلة القمم والاجتماعات المختلفة التي انعقدت في أواخر الألفية المنقضية وآخرها قمة الألفية وقمة

وعليه فقد حان الوقت أن تفي الدول الكبرى والمؤسسات المانحة بالتزاماتها تجاه تنمية الدول والمناطق الضعيفة عن طريق المساعدة من أجل التنمية وتشجيع الاستثمار الخارجي ومعالجة مشكلة المديونية وخدمة الدين بما يُمكن من الاستجابة للحاجيات المؤكدة للتنمية والمساهمة بطريقة مباشرة في تكريس خيار الوقاية، ونكون بذلك قد أسسنا لاستراتيجية دولية للوقاية تعتمد على المعونة الدولية بمختلف أشكالها.

قبل أن أختتم ملاحظاتي حول مسألة حفظ الأمن والسلم الدوليين في ضوء المناخ العالمي الجديد، أود أن أؤكد على ما يلي: أولاً، الحاجة إلى إدخال الإصلاحات اللازمة على عمل منظمة الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام، لا سيما وأن نشاط المنظمة في هذا المجال لم يعد يقتصر على المهام التقليدية؛ بل أصبح يشمل كذلك نزع سلاح المحاربين وإعادة تأهيلهم، وإزالة الألغام وتركيز مؤسسات الدولة والسهر على الانتخابات. إن هذه المهام الجديدة تتطلب إمكانيات مادية وبشرية أكبر ومجهوداً جماعياً، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال زيادة هامة في القدرات الردعية لمنظمة الأمم المتحدة.

وقد بينت التجربة أن ضمان نجاح عمليات حفظ السلام الأمامية يتوقف على موافقة مسبقة للأطراف المعنية والتحديد الدقيق للولاية وتوفير الموارد الضرورية. كما لاحظنا من خلال تجربتنا مع عمليات حفظ السلام الأمامية وجود مشاكل جديدة، من بينها التأخير في سداد مستحقات الدول المشاركة.

وقد تضمن تقرير لجنة الخبراء برئاسة السيد الأخضر إبراهيمي جملة من التوصيات الهامة التي تسترعي الانتباه وتستحق الدراسة المعمقة لا سيما وأنها تتناول مختلف أوجه عمليات حفظ السلام.

ولقد أثبتت العشرية المنقضية ثقل المستلزمات المطلوبة لمعالجة النزاعات والتوترات التي كانت مختلف مناطق العالم مسرحاً لها وتولد عن ذلك العبء نوع من الفتور في الإرادة الدولية في المساهمة الفعلية والمباشرة في معالجة النزاعات المتعددة. وبقيت منظمة الأمم المتحدة المتدخل الأساسي لحل تلك النزاعات بالرغم من قلة مواردها.

ومن الدروس التي استقينها من مختلف التجارب السابقة أن مبدأ الوقاية من النزاعات هو الأساس الأمثل لتجنب الصراعات وما تخلفه من مآس بشرية واقتصادية واجتماعية يصعب فيما بعد تقويمها. وعلينا من هذا المنطلق ومن خلال هذا المحفل الدولي، العمل جميعاً مع المنظمات الجهوية والمؤسسات المالية الدولية، على اتباع خطة استراتيجية متجددة الأبعاد تجعل من مبدأ الوقاية أساساً لتجنب النزاعات ومعالجة أسبابها ومسبباتها الكامنة، العضوية منها والظرفية، حسب نظرة شمولية تأخذ في عين الاعتبار أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها العاجلة. ذلك أن التجارب أثبتت أن الاستقرار والتوافق الداخلي بين الدول لن يتأت إلا عن طريق التنمية الداخلية وتشابك المصالح، وأنه من الصعب على أي مجتمع كان الدخول في دوامة عنف داخلي أو في نزاع خارجي إذا ما كانت مصالحه مكفولة وإذا ما كان ينعم بثمار الرخاء والرفاه التي هي أساس السلم والاستقرار.

إن تلك النظرة تتماشى كلياً مع إعادة الهيكلة التي نحن بصدد التعامل معها على مستوى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكذلك على مستوى المؤسسات المانحة التي وعت هي الأخرى بأن كلفة الوقاية هي قطعاً أقل بكثير من كلفة إعادة البناء والإعمار بعد النزاعات، ناهيك أن بعض آثار تلك النزاعات وخاصة منها الإنسانية تتعذر معالجتها.

وإن تونس منذ أن أصبحت عضوا غير دائم في مجلس الأمن، قد حرصت على أن تكون مساهمتها في أعماله قائمة على التشاور وتبادل الآراء مع أعضائه الآخرين لتقريب وجهات النظر والوصول إلى نتائج تسمح بضممان كل أسباب النجاح للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفي سياق الحديث عن دور مجلس الأمن، لا يفوتنا التعرض إلى مسألة التدخل الإنساني التي كثر النقاش في شأنها هذه السنوات الأخيرة والتي تحتاج إلى كثير من التمعن والحذر عند تناولها. ونحن نؤكد على ضرورة التفكير الجيد في جميع مظاهر هذه المسألة والتدقيق في مختلف أبعادها.

فإذا كانت هناك أسباب إنسانية معينة تفرض تدخلا عاجلا لتفادي تدهور الأوضاع، فإن ذلك يجب ألا يتم خارج إطار القانون الدولي وثوابت ومرتكزات العلاقات الدولية ومقتضيات ميثاق الأمم المتحدة. وتمثل سيادة الدول أحد الثوابت الأساسية التي لا يمكن بأية حال من الأحوال تناسيها أو تجاهلها، ذلك أن المساس بهذا المبدأ دون مراعاة للمحاذير الضرورية من شأنه أن يحدث اختلالات في التوازن الدولي ويهدد بانتشار الفوضى.

إن مسألة العقوبات تعتبر من أهم المسائل المطروحة اليوم على منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وقد أبرزت الممارسة في العشرة الماضية الحاجة إلى ضرورة تعديل استخدام أداة العقوبات بهدف تخفيف وطأتها على الشعوب وذلك استنادا لجملة من المعايير، من أهمها اللجوء للعقوبات كخيار أخير بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية، وفي حالة الاضطرار للجوء إليها وجوب تحديد سريان مفعولها في الزمن، وضبط شروط واضحة لرفعها أو تعليقها، بالإضافة إلى التقييم المتواصل لآثارها الإنسانية على مجتمعات البلدان المستهدفة وتأثيراتها المباشرة على مصالح الدول الأخرى.

ثانيا: إن دور مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين يظل ضروريا ولا سبيل للاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال. وإن الدور الذي يضطلع به هذا الهيكل يستمد قوته من كونه الأداة ذات الاختصاص العالمي في هذا الميدان والمجسدة للشرعية الدولية.

وتبقى تونس على عهدتها في الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة والمجموعة الدولية للمساهمة في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم مثلما دأبت على ذلك بانتظام والتزام منذ الستينات.

واعتبارا لكون سلامة الموظفين العاملين في إطار عمليات حفظ السلام تمثل أولوية لا بد من الحرص على ضمانها، فقد صادقت تونس في شهر تموز/يوليه من هذه السنة على المعاهدة الدولية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن الحاجة لإصلاح مجلس الأمن تفرضها اليوم التطورات الدولية التي حصلت منذ صياغة ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة داخل هذا الهيكل على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، مطلبنا ملحا. ونحن نؤكد على ضرورة الوصول إلى حل توافقي يمكن من توسيع عدد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وأود التذكير في هذا الصدد أن تونس ساندت ترشيح اليابان وألمانيا ودولا أخرى وأن مثل ذلك الحل يجب أن يحفظ مصالح كل الأطراف الدولية ويسمح بالأساس بالاستجابة لمطالب الدول النامية، وفي مقدمتها الدول الأفريقية التي من حقها الحصول على مقعدين دائمين داخل المجلس يتم توزيعهما على أساس قاعدة التداول. ومن الضروري أيضا تحسين طرق عمل مجلس الأمن بما يضمن لأعماله الشفافية والنجاعة.

وذلك في إطار قرارات الشرعية الدولية ومرجعية عملية السلام القائمة على مبدأ "الأرض مقابل السلام".

وإن تونس تأمل في أن تواصل الإدارة الأمريكية مساعيها الحميدة وأن تقوم الأطراف الأخرى المؤثرة، لا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي واليابان بمضاعفة جهوداتها للوصول إلى اتفاق بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية يمكن من تحقيق سلام عادل ودائم يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويبقى تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط متوقفا أيضا على التقدم في المسار السوري حيث أن إسرائيل مطالبة بالانسحاب من الجولان وبالالتزام الكامل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما يتعين على إسرائيل احترام الحدود الدولية للبنان والكف عن خروقاتها للخطوط التي رسمتها الأمم المتحدة.

إن ظاهرة العولمة وما تفرزه من آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية متنوعة تفرض على دولنا أن تعمل على إيجاد الوسائل والحلول الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة والتعامل معها بكيفية تضمن تقاسم منافعها وإيجابياتها، وتجنب الشعوب خاصة في دول الجنوب الإفرازات السلبية لتلك الظاهرة.

وتمثل القارة الأفريقية أكثر المناطق تعرضا للصعوبات التنموية، على الرغم من الإصلاحات العميقة التي أقدمت عليها دولها في المجالات المتنوعة، وإن سجلت صحوة عند بعض البلدان الأفريقية، فإن القارة لا تزال تعاني من نقص كبير في الموارد والمساعدات مما يعرقل جهودها لمواكبة المسار التنموي الدولي.

وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بالمسألة العراقية، تؤكد تونس ضرورة تضافر كافة الجهود من أجل إيجاد حل سلمي ينهي الحصار على العراق ويمكن من عودته إلى الحضيرة الدولية، ويضع حدا لمأساة الشعب العراقي الذي عانى طويلا بفعل العقوبات المفروضة على بلده منذ عشر سنوات، ويساهم في توجيه جهود دول وشعوب المنطقة نحو تحقيق التنمية والاستقرار. ومن نفس المنطلق، يتعين السعي من قبل كافة الأطراف لإيجاد الحل المنشود للقضايا الإنسانية الأخرى المرتبطة بهذه المسألة، وفي مقدمتها قضية الرعايا الكويتيين المفقودين وتحديد مصيرهم بما ينهي معاناة ذويهم.

وفي نفس الإطار، وبخصوص قضية لوكبري، فإن التطورات التي عرفتها هذه القضية على إثر تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن، وبعد تعليق الحظر المفروض على الشقيقة ليبيا، فإنه قد حان الوقت لرفع هذا الحظر كليا ونهائيا على الجماهيرية بما يمكنها من المضي قدما في مسار تنميتها الشاملة ويعزز تطلعات اتحاد المغرب العربي في الاندماج والتكامل الذي توليه كافة دولها بالغ الأهمية. وقد جعلت تونس من اتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا ما انفكت تعمل على تطويره وتثبيت أسسه وتقوية هياكله. وهي ساعية اليوم مع شركائها الآخرين في الاتحاد لإعطاء هذا التجمع الجهوي نفسا جديدا ليستجيب لطموحات شعوبه التاريخية.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإننا نعبر عن أسفنا لتعثر المفاوضات التي جرت خلال قمة كامب دافيد المنعقدة في شهر تموز/يوليه الماضي، بدون التوصل إلى اتفاق يضمن تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وإن تونس التي ساندت مسيرة السلام منذ انطلاقتها وعلى جميع مستوياتها تؤمن أنه قد حان الوقت لتجسيم الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

وفي هذا الصدد، أود التذكير بالمبادرة التي قامت بها تونس باقتراح عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات وكذلك بالعرض الذي تقدمت به في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات لاستضافة تلك القمة في سنة ٢٠٠٣.

وإنني أجدد اليوم ومن هذا المنبر الدعوة إلى كافة الدول الأعضاء والأطراف والمؤسسات المهتمة بهذا القطاع إلى مساندة هذه المبادرة والمساعدة بكل الوسائل الممكنة على تنظيمها في تونس.

إن للأمن والسلم مفهوما متكاملًا ولم يعد هذا المفهوم مقتصرًا فقط على اندلاع النزاعات وكيفية إدارتها وحلها، بل أصبح يشمل كل ما من شأنه أن يعزز الاستقرار ويتيح فرص النمو والازدهار. إن الإقصاء والتهميش بجميع أشكالهما يؤديان قطعًا إلى تغذية التطرف ويفسحان المجال أمام التوتر والعنف، وأصبح اليوم مسلما به أن مقاومة الفقر تكتسي بالغ الأهمية ذلك أنه في حين أن مجتمعات عديدة تنعم بالرفاه والرخاء فإن فئات وشرائح عريضة من شعوب العالم تعاني من الفقر والبؤس والحرمان وهو ما لا تقبله القيم الأخلاقية ومبادئ حقوق الإنسان، علاوة على أن استفحال ظاهرة الفقر يعد من أخطر مصادر النزاعات وعدم الاستقرار.

إن مجابهة هذه الآفة الكونية وما يتولد عنها من عنف ونزاعات داخلية وبين الدول يعد واجبا كونيا والتزاما أخلاقيا على كافة الأطراف الدولية الوفاء به.

وفي هذا الإطار، أود أن أجدد النداء الذي توجه به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من أجل بعث صندوق عالمي للتضامن وهو أداة تكمل الآليات الدولية القائمة حاليا دون أن تعوضها، ويمكن أن يمول ذلك الصندوق بواسطة هبات ومساعدات طوعية من قبل المجموعة الدولية. ويكون

وإن من أؤكد الرهانات المطروحة في هذا الصدد السعي من أجل تفادي تهميش اقتصاديات الدول النامية وتوفير شروط دولية تساعد على اقتحام الأسواق العالمية والزيادة في نصيب مبادلاتها التجارية، وهو ما يستلزم وقفة حازمة من المجموعة الدولية بهدف جلب الاستثمارات والتمويل اللازم للمجهود التنموي لتلك البلدان والنهوض بالمساعدة العمومية من أجل التنمية التي ظلت ليس فحسب دون نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي لدول الشمال، بل تراجع حجمها، مع استمرار مشكلة المديونية وخدمة الدين كعوائق تثقل كاهل الدول النامية. وإننا نعيد التأكيد في هذا الصدد، على المقترح الذي تقدم به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي والمتمثل في الدعوة إلى إعادة توظيف الديون في مشاريع تنموية تخفف من عبء الدين وتعود بالنفع على الدول النامية.

كما أود بهذه المناسبة التذكير ببدء سيادة الرئيس زين العابدين بن علي سنة ١٩٩٥ بإبرام عقد للشراكة والتنمية المتضامنة بين دول الضفة الجنوبية والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، والذي يعتبر امتدادا للمبادرة التي تقدم بها سيادته سنة ١٩٨٩ من فوق هذا المنبر والخاصة بإبرام ميثاق دولي للسلام والتقدم يضم بلدان الشمال والجنوب ويهدف إلى تعزيز سبل التعاون وفتح آفاق جديدة للاستقرار والتقدم.

إن الألفية التي نستهلها اليوم هي قطاعا ألفية العلوم والتكنولوجيا والاتصال بالنظر إلى التقدم الهائل الحاصل في الميادين العلمية والتكنولوجية في العقود الأخيرة، ومن ثم فقد وجب تقاسم منافع التقدم العلمي والتكنولوجي بما في ذلك مجال المعلوماتية الذي يفتح آفاقا عريضة لنمو متناسق ومتكافئ بين الدول.

المسؤولية تجاه مستقبل وطنه يجب أن يتجلى عبر وعيه ومسؤولية التضامن والتآزر مع مختلف شرائح المجتمع لكي يعالج الفرد بنفسه مظاهر الإقصاء والتهميش في المجتمع الذي ينتمي إليه.

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والتضامن الوطني لا تقبل التجزئة بل تتكامل أبعادها ضمن منهج يستند إلى مميزات وخصوصيات المجتمع، ذلك أنه ليس هناك أي وصفة مثالية أو نموذج جاهز ومتجزئ قابل للتطبيق في كل مكان وفي كل زمان.

إن هذه النظرة التي ترسخت في مختلف اللقاءات والمحافل الدولية مهياً بفضل ما أدت إليه من نتائج في مختلف الدول ومن بينها تونس، لأن تكون من بين المفاهيم الأساسية التي علينا التوافق بشأنها والعمل بمقتضاها خلال الألفية المقبلة. ذلك أن حق الشعوب في الحرية والديمقراطية الذي أصبح اليوم ممارسة يومية في مختلف الدول بحاجة إلى الدعم في كنف التنمية والتطور اللذين هما بدورهما شرط أساسي للاستقرار والسلم، والشراكة الدولية في هذا المجال تشكل القاسم المشترك الذي علينا جميعاً العمل بمقتضاه خلال الألفية المقبلة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تكون هذه الدورة دورة المد التضامني بين كل مكونات المجتمع الدولي، تقوم فيه الأمم المتحدة بدور طلائعي وتوجيهي من خلال عمل ملموس متواصل ومتناسق، وذلك حتى يأخذ تعاملنا مع كل الظواهر بعداً إنسانياً ومتكاملاً وحتى نبني لأجيال الألفية الجديدة قاعدة متينة للعمل المشترك ونوفر لها ظروف الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار وذلك على أساس المصلحة المشتركة لكافة الشعوب.

الهدف منه تمويل برامج ميدانية لمجابهة الفقر بصفة مباشرة وعاجلة.

وقد اعتمد سيادة الرئيس هذا الاقتراح انطلاقاً من نجاح تجربة الصندوق الوطني للتضامن في تونس الذي بُعث سنة ١٩٩٣ حيث ساهم ذلك الصندوق في تراجع نسبة الفقر في بلادنا من ٢٢ في المائة إلى ٦ في المائة حالياً.

وقد سجل هذا المقترح ترحيباً من العديد من الدول الصديقة والشقيقة ومن ١٢ منظمة دولية وإقليمية. حيث تبنته منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وقمة الجنوب والدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول التنمية الاجتماعية.

واستناداً إلى الوعي الدولي بالأهمية التي يجب إيلاؤها لمقاومة الفقر وبالنظر للمساندة الواسعة التي حظي بها مقترح إنشاء صندوق عالمي للتضامن فإن تونس تعترم التقدم خلال هذه الدورة بمشروع قرار في هذا الشأن ونأمل في أن يحظى هذا المشروع بدعم ومساندة الدول الأعضاء.

من بين التوجهات التي أولتها تونس أهمية كبرى تلك المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد إيماناً منها أن تلك القيم جزء لا يتجزأ من أسس النهوض والتطور. وقد انتهجت بلادنا منذ تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ إصلاحات جوهرية لتكريس هذه القيم.

وكانت مبادئ حقوق الإنسان وثقافة التسامح واحترام الحق في الاختلاف من دعائم التغيير في تونس الذي أثرى هذه المبادئ بثقافة التضامن الوطني والوعي بالمسؤولية الجماعية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن وجود صندوق للتضامن الوطني لخير دليل على أهمية هذا البعد في الحياة الوطنية، ذلك أن وعي الفرد

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة آن الأوان لتنفيذ اقتراحات مثل توسيع حجم العضوية في مجلس الأمن الذي يشكل حجر الزاوية لنظام الأمن الجماعي. وترشيد هيكله المؤسسي حتى يعمل على نحو أفضل، كذلك تحسين الهيكل المالي بغية تحقيق المزيد من الإنصاف في تحديد الأنصبة المقررة. ويتعارض حق النقض، الذي يعد في حد ذاته تعطيلا للديمقراطية، مع المبادئ التي تأسست عليها منظماتنا.

ونحن نعرف للأسف، أن أفريقيا هي مكان يشهد عنفا دائما، إلا أن هناك قوة دفع جديدة تتجلى في السعي لإقرار السلم والمصالحة الدائمين.

وفيما يتعلق بالأزمة في جزر القمر، فإن مدغشقر تحترم الموقف الذي أعربت عنه منظمة الوحدة الأفريقية في الاجتماع السادس والثلاثين لرؤساء دولها وحكوماتها، الذي عقد في لومي. ويظل اتفاق انتاتانا ريفو المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الحل الصالح لإنهاء الأزمة الانفصالية في أنجوان، وهي الأزمة التي تسبب فيها افتقار النظام الحاكم حاليا إلى الدستورية.

وترحب مدغشقر بالجهود التي يبذلها في بوروندي الرئيس نيلسون مانديلا بصفته وسيطا وميسرا. وقد أدت هذه الجهود إلى التوقيع على اتفاق أروشا، الذي نأمل أن يتيح لشعب بوروندي الفرصة لأن يتحد مرة أخرى وأن يتوصل إلى السلام والحصول على قوة دفع جديدة للتنمية.

وقد أيدت مدغشقر منذ زمن طويل النضال من أجل تقرير المصير للشعب الصحراوي وشجعت على تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية بوصفها الآلية الوحيدة الصالحة للتطبيق والقادرة على تسوية الخلافات بين الطرفين.

ونرحب بنتائج جهود الوساطة التي قام بها الرئيس إسماعيل عمر غيله رئيس جمهورية جيبوتي. وبفضل هذه

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليلي راتسيفاندريهامانانا، وزيرة خارجية مدغشقر.

السيدة راتسيفاندريهامانانا (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): أضم صوتي إلى جميع الذين رحبوا ببداية هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وتأييدا لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر عن مؤتمر قمة الألفية، أكرر تأكيد رسالة الإعلان - نحن شعوب الأمم المتحدة، إذ نواجه تحديات جديدة؛ إخوة وأخوات، شركاء يربطنا دعمنا لمبادئ منظماتنا؛ بتطلعات بلداننا وشعوبنا المتشوقة إلى السلام والرفاه؛ وإذ نواجه، بالمثل، متطلبات العولمة والأخطار المتعددة للصراع والتهميش - فلنتعهد بأن نتحد في عملنا؛ ولنقل "نحن الشعوب" إننا نؤيد ألفية أفضل، مستلهمين آمال جديدة وزخم جديد.

ويتوجه وفد مدغشقر بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وهذا تقديرا لقدراتكم الدبلوماسية البارزة ولبلدكم، فنلندا.

ونشيد أيضا بالسيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على ما أبداه من تفان وعزم في رئاسة الدورة الرابعة والخمسين.

ونهنئ الأمين العام على ما بذله من جهود ستعود بالفائدة على جميع مواطني العالم الذين يتطلعون إلى التخلص من الحرمان والفقر.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة، من هذا المنبر، على اعتماد القرار ٩٦/٥٤ ميم، المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، وإلى جميع البلدان والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى مدغشقر عقب أضرار الإعصار الحلزوني، في بداية هذا العام.

ونحن نشيد بذكرى متطوعي الأمم المتحدة من أجل السلام الذين راحوا ضحية أعمال العدوان الإرهابية الأخيرة في تيمور الغربية. وإننا نشدد على الحاجة إلى وضع استراتيجية مشتركة للتصدي لموجة العنف الحالية. ولذلك وقعت مدغشقر في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وتطلع إلى الانتهاء على وجه السرعة من صياغة مشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وتؤيد مدغشقر بشدة التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي وتطلع إلى تنفيذها بسرعة وعلى نحو فعال لتعزيز قدرة منظماتنا على حفظ السلام. وعلينا أن نركز على تدريب المتطوعين لحفظ السلام وتجهيزهم وضمان سلامتهم. ويتعين على البلدان المعنية والدول المجاورة في هذا الصدد أن تقدم مساهماتها. وتحتم الضرورة اعتماد نهج شامل لاتقاء الصراعات لأن المشكلة بحاجة لأن تعالج من منبعها.

ولأننا نؤيد الديمقراطية والتقييد بحقوق الإنسان وحقوق المواطنين، انضمت مدغشقر للقرار الذي اتخذ في الجزائر العاصمة في عام ١٩٩٩ أثناء مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لرؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة الاستيلاء على السلطة بالوسائل غير الدستورية. ويحث القرار المتخذ في مؤتمر القمة السادس والثلاثين، الذي عقد في لومي، المجتمع الدولي على أن يدين بالإجماع مثل هذه الممارسات المناهضة للديمقراطية وأن يضع جزاءات ضد النظم التي تصل إلى الحكم عن طريق هذه الممارسات.

وعلينا أن نضمن أن الطفل ما زال هو لبّ جهودنا الجماعية في الألفية الجديدة. وقد أكدت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية،

الجهود، بدأت الصومال الآن تجد السلام بعد أكثر من عقد قضته في وضع اللادولة. ويعد انتخاب السيد عبد القاسم صلاب حسن من جانب البرلمان الذي عقد في جيبوتي في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ خطوة على طريق الاتفاق. وباستطاعة شعب الصومال أن يشرع الآن في عملية استعادة دولة القانون وفي استعادة السلام المدني بجهوده الذاتية وبدعم من المجتمع الدولي.

وتدعو الرغبة في الحوار التي أبدتها الكوريتان في الشهور الأخيرة إلى التشجيع. وإننا نرحب بمؤتمر القمة الذي عقد في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لمناقشة إعادة التوحيد السلمي والذي أدى إلى التوقيع على الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب. وكان جمع شمل العائلات الذي جرى بعد نصف قرن من الفراق مؤثرا للغاية، وينبغي تيسير مثل هذه اللقاءات في المستقبل. ويعبر القرار الذي اتخذ بأن يسير الرياضيون من الشمال والجنوب جنبا إلى جنب في دورة الألعاب الأولمبية بسيدي عن الرغبة في المصالحة.

ومدغشقر جزيرة مسالمة تقع في المحيط الهندي. وإنني أكرر التأكيد، باسم بلدي، على التزامه بنزع السلاح، ونحن نعول على تنفيذ الاتفاقيات التي تحظر إنتاج وانتشار جميع أنواع الأسلحة وحظر مبيعاتها غير المشروعة. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، صدقت مدغشقر على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلاوة على ذلك بدأت عملية تصديق برلماننا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

إن انتشار الأسلحة الخفيفة هو أحد الأسباب لانتشار الصراعات. ولذلك يؤيد بلدي تأييدا تاما عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١ تحت رعاية الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كافاندو (بور كينا فاسو).

إن توقيع مدغشقر في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة ببيع الأطفال واستخدام الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية يشهد على أننا عقدنا العزم على العمل على حماية وحدة الأسرة وقيم الأسرة باعتبارها مصدرا للكرامة الإنسانية وخير ضامن للتنمية الاجتماعية المستقرة بشكل مستدام. وفي هذا السياق اعتمدت مدغشقر في عام ١٩٩٩ قانونا يجرم اشتهاة الأطفال جنسيا.

وشاركت مدغشقر أيضا في شتى مراحل المفاوضات التي أدت إلى اعتماد وتوقيع البروتوكول الخاص بالسلامة الحيوية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويستهدف هذا البروتوكول تلافي مخاطر استخدام المواد المعدلة جينيا. وتعارض مدغشقر أيضا أي استخدام للأبحاث المتصلة باستنساخ البشر.

إن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادي تزداد سوءا بسبب الشكوك والتغيرات في النظام الدولي. ولذلك يتعين علينا أن نعزز الحوار الدولي على أساس المشاركة والمسؤولية المشتركة. ونثق في أن النهوض بثقافة السلم والتفاهم المتبادل سيسهم في تحقيق عالم متوأم. ولذلك تؤيد مدغشقر قرار الجمعية العامة ٢٢/٥٣ الذي يعلن سنة ٢٠٠١، سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

ونأمل أن تحدد هذه الدورة الاستراتيجية التي تستجيب لمتطلبات التنمية والأمن الإنساني، وفقا لخطة العمل التي اقترحتها الأمين العام في تقريره.

إن عملية إعادة تفكير شاملة لقضية التنمية أمر ضروري، لأن من صالح الجميع أن تزداد القوة الشرائية

التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، على الحاجة إلى حماية الطفل وتعريفه بحقوقه وتثقيفه تثقيفا كاملا لإعداده كمواطن.

ولكي تحتفل مدغشقر بقمّة الألفية المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقّعت على البروتوكولين الاختياريين: الأول لاتفاقية حقوق الطفل، ويتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والآخر يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشكل المساواة بين الجنسين تحديا مستمرا لنا.

إننا ندين كل ما يعارض تقدم الجنس البشري، ونؤيد الكفاح المشترك ضد الآفات الاجتماعية والجريمة العابرة للحدود. كما نود أن نسترعى الانتباه إلى المد الجاري في مجالات جديدة تستدعي القلق مثل السياحة الجنسية، واشتهاة الأطفال جنسيا، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعلاوة على ذلك، فقد دعوت مع شقيقتي وزيرات الشؤون الاجتماعية إلى تأييد الاتحاد في النضال ضد هذه الآفات في رسالة موجهة إلى السيد كوفي عنان الأمين العام.

إن ما تحتاجه أفريقيا هو تيسير الحصول على العلاج والرعاية الصحية. ودون معارضة المبدأ النبيل لحرية الفكر والتعبير بأي حال من الأحوال، فإننا نأسف للآثار الضارة المترتبة على أي شكل من أشكال العدوان المادي أو المعنوي الناجم عن انتشار الجماعات الداعية إلى الفحش ونشر الصور اللاأخلاقية الفاحشة في وسائط الإعلام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستهدف الصكوك القانونية وضع بارامترات للنشر الإلكتروني للمواد التي تشكل تهديدا للأخلاق وتنفيذ تلك الصكوك.

لقد حضرنا إلى هذه الدورة التاريخية مقتنعين بأنها ستبث روحا جديدة في منظماتنا وتوفر أساسا لدينامية للسلم والتعاون. لقد حضرنا إلى هنا لأننا نشق في العمل المتضافر لمواجهة التحديات الحالية. حضرنا إلى هنا لأننا نأمل في تحقيق مستقبل قابل للنمو، وخال من العوز والحاجة، في عالم يسوده السلم والرفاه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل ليليان باتل وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في ملاوي.

السيدة باتل (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة السيد هاري هولكيري لانتخابه رئيسا لجمعية الألفية. وأثق في أنه تحت قيادته المقتدرة سنتمكن نحن شعوب العالم، وبخاصة شعوب البلدان النامية من التطلع إلى الأمام بتفاؤل إلى دورة نشطة وفعالة. إن انتخابه لرئاسة الجمعية العامة تعبير واضح على ثقة المجتمع الدولي في بلاده العظيمة فنلندا، ويمكنه أن يعتمد على دعم وتعاون وفد ملاوي معه في أداء هذه المهمة الحسيمة.

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفه السيد ثيو بن غويراب وزير خارجية جمهورية ناميبيا لرئاسته الناجحة للدورة الرابعة والخمسين.

منذ أقل من أسبوعين اجتمع قادتنا في هذا الخفل ذاته لتحديد الطريق إلى الأمام في هذه الألفية. وأسفر الحماس الذي ساد المداولات فيما بينهم عن وثيقة ملهمة للغاية توضح بجلاء كل ما ينبغي أن نفعله.

وترحب ملاوي بنتيجة قمة الألفية، وتدرك في نفس الوقت أن الشراكة الاستراتيجية اللازمة لتنفيذ الوثيقة التي انتهينا إليها، تدعو إلى الالتزام السياسي من جانب المجتمع الدولي. ولذلك يحدونا الأمل في أن الحماس الذي أبداه قادة

للبلدان النامية حتى يمكنها في المستقبل القريب أن تصبح شريكا متساويا وسوقا محتملا. ونحن نشجب التفاوت الصارخ الذي يوجد اليوم. فشعوبنا تعاني من الجوع وسوء التغذية بينما ينعم الآخرون بفوائض إنتاج رائعة. إن هذا الاختلال لا يفعل أي شيء لتشجيع التدفقات التجارية والمالية ولذلك فإننا نؤيد إعلان قمة الألفية الذي يقترح اعتماد سياسة تقوم على منح المنتجات التي تصدرها البلدان النامية فرصا للوصول إليها دون جمارك، وزيارة المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ برامج تخفيف الديون وإغائها.

إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في أيار/مايو ٢٠٠١، ينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات تساعد في النهاية على اختفاء فئة أقل البلدان نموا من ميزان القيم الاقتصادية العالمية.

وبالتالي فإننا نؤيد مبادئ الثقة بالنفس والثقة المتبادلة في إقامة صندوق للنقد وصندوق للتنمية وصندوق لتثبيت أسعار السلع الأساسية. وتسعى هذه المبادرة إلى تخفيض درجة تأثر البلدان النامية بالعناصر الخارجية وتقليل اعتماد اقتصاداتنا على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

وفيما يتعلق بأفريقيا بشكل خاص، فإن التكامل الإقليمي والقاري حيوي لتجنب التهميش. وفي هذا الصدد وقّعت مدغشقر على مشروع ميثاق الاتحاد الأفريقي الذي يعبر عن انبعاث أفريقيا بروح من المسؤولية والسيادة.

ثمّة اجتماعات هامة ستعقد في عام ٢٠٠١، بما في ذلك الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والدورة الاستثنائية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وستتيح جميع هذه المؤتمرات الفرص لإضفاء معنى حقيقي للالتزامات التي تم التعهد بها خلال جمعية الألفية.

الاستفادة بشكل فعال من شبكة المعلومات العالمية الحديثة. فثمة ضرورة لسد فجوة التكنولوجيا الرقمية القائمة.

وتتسم التجارة الدولية بأهمية حاسمة إذا أريد لاقتصادات معظم البلدان النامية أن تزدهر. وليس اقتصاد ملاوي ذو التوجه التصديري استثناء من هذه الوجهة. فاقصادنا، لافتقاره إلى أي ثروة معدنية تذكر، يكاد يعتمد بصفة كلية على تصدير المنتجات الزراعية الأولية واستيراد السلع المصنعة. ويشكل التدهور المطرد في شروط المقايضة التجارية بالمنتجات الأولية مصدر قلق لنا منذ أمد طويل. وكما لو لم يكن هذا أمرا مفرعا بالدرجة الكافية، إذا بالحالة تتفاقم من جراء فرض تدابير حمائية من قبل البلدان التي تتيح أسواقا لصادراتنا. إذ يقام بطريقة ماكرة نطاق من الحواجز غير المتعلقة بالتعريفية. فيجعل من الصعب على منتجاتنا الوصول إلى تلك الأسواق. وتتعارض هذه التدابير الحمائية مع روح التجارة الحرة التي نعتقها ونراها جميعا ضرورية للتكافل المتزايد بين البلدان. وسيواجه التكامل العالمي انتكاسة خطيرة طالما تجري إقامة حواجز تحول دون حرية التجارة فيما بين البلدان.

وتدعو ملاوي، لذلك، شركاءها في التنمية لفتح أسواقهم أمام المنتجات القادمة من البلدان النامية، فزيادة سبل الوصول إلى الأسواق هي إحدى الطرق التي يتسنى بها تمكين بلد مثل ملاوي من المشاركة على نحو مجد في عملية العولمة.

وكثيرا ما أعربنا نحن أبناء البلدان النامية عما يساورنا من قلق خطير بشأن مشكلة الدين الخارجي الراهنة. فقد أجبرت خدمة الديون حكوماتنا على تحويل مواردها الضئيلة عن برامج التنمية. ويلحق الضرر من جراء ذلك بالخدمات الاجتماعية الأساسية والاستثمار في برامج الهياكل الأساسية الأخرى.

العالم في قمة الألفية سترجم إلى إرادة سياسية حقيقية على تنفيذ التدابير التي تم اعتمادها.

فلنقم جميعا بالبناء على توافق الآراء الذي انبثق عن مؤتمر قمة الألفية. فاعتراف قادة العالم بالحاجة الماسة إلى التصدي للمسائل التي تعذب الإنسانية اليوم يمثل الخطوة الأولى صوب بناء مستقبل مزدهر أفضل.

وثمة عوامل متعددة تعرقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ويلزم لذلك الأخذ بنهج متعدد الأبعاد في تناول محنة هذه البلدان. ولا بد من السعي في هذه الجهود، بالضرورة، على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

وقد انضمت ملاوي منذ فترة ليست بعيدة إلى غيرها من أعضاء المجتمع الدولي في الترحيب بعملية العولمة، وشاركنا جمهرة القائلين بجمية المسيرة نحو القرية العالمية. وتطلعنا في غمرة حماسنا إلى مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي كان يتوخى من العولمة أن تتيحها. واليوم، ثبت أن هذه التجربة مثيرة للإحباط. ذلك أن مسيرتنا تجاه القرية العالمية يعترضها عدد من العوائق.

فلم تنعم ملاوي بعد، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، على أي نحو مجد بالمزايا المترتبة على تكنولوجيا المعلومات الحديثة. ونعلم جميعا أن عملية العولمة تتمركز حول السرعة والدقة في تدفق المعلومات. ويتيح الترابط الذي توفره تكنولوجيا المعلومات مزايا الاختيار. ومن ثم فإن الحائزين على القدرة التكنولوجية يسبقون باقي المشتركين في المسيرة نحو القرية العالمية.

وتدعو ملاوي، لذلك، الجهات المانحة إلى تمهيد الساحة للجميع، وذلك بمساعدة من تنقصهم القدرة على

ومنذ فترة لا تكاد تتجاوز ١٠ سنوات انهار حائط برلين في تطور حافل بالرموز معلنا انتهاء الحرب الباردة. فرحب جميع المحبين للسلام في العالم، الراغبين في أن تحيا البشرية حياة كريمة، بذلك التطور البالغ الأهمية. وزاد تداول المفهوم "عائد السلام" نظرا لترحيب المجتمع الدولي بإتاحة فرصة لتحويل السيوف إلى شفرات للمحارث.

ولم يثبت واقع اليوم صحة توقعاتنا. فالمناطق الساخنة، سواء منها طويلة الأمد أم الناشئة، متناثرة على سطح الكرة الأرضية. وكنا خلال الحرب الباردة نلوم التنافس بين القوى العظمى على الصراعات التي تنشأ. أما الصراعات اليوم فقد اتخذت أبعادا مختلفة، ولا تزال تصرف الموارد الوطنية الضئيلة عن برامج التنمية.

ولعل الحرب الأهلية التي طال أمدها في أنغولا، والصراع المدني في مناطق من بينها سيراليون، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وآسيا الوسطى، تميظ اللثام عن عوامل مسببة غفلنا عنها خلال الحرب الباردة.

وفي عدد من الحالات التأم جشع السياسيين والسعي المحموم إلى الربح من جانب الشركات المتعددة الجنسيات لإطالة أمد الصراع. ولاحظنا جميعا الدور الذي يمكن أن تؤديه المعادن الثمينة كالماس مثلا في جلب المآسي الإنسانية.

وترحب ملاوي باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخرا قرارا يرمي إلى تنظيم تجارة الماس، وخاصة المتحصل عليه بطرق غير شرعية. وبوسع المجتمع الدولي أن يعتمد على تعاوننا بلا تردد في تنفيذ ذلك القرار.

كذلك لاحظنا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بلا كلل في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. ومع هذا فالدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، بل وفي أماكن أخرى، توضح بجلاء ضرورة إجراء

ونحن نرحب بالمبادرات التي اعتمدها الشركاء في التنمية لمعالجة مشكلة الديون. ومن المبادرات الجديدة بالذكر المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد تطلعنا جميعا بأمل إلى مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ الذي عقد في أوكيناوا باليابان. بيد أن الافتقار إلى الالتزام بمعالجة مشكلة الديون بشكل حاسم يعني أن العبء ما زال كما هو تقريبا دون تغيير.

ولذلك ترى ملاوي أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها التصدي لمشكلة الديون الخارجية بشكل مجد هي من خلال إلغائها تماما. وندعو شركاءنا في التنمية إلى ممارسة الإرادة السياسية اللازمة لإلغاء الديون. إذ يلزمنا إطلاق الموارد من أجل الاستثمار في خدمات البنية الأساسية.

والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر ضروريان لتطور الاقتصادات النامية من قبيل اقتصاد ملاوي. واعترافا من الأمم المتحدة إلى حد كبير بهذا الواقع حددت القيمة المستهدفة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. ومن ثم فإن الانحسار العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية يتعارض مع هذا الهدف المسلم به دوليا. ونحن لذلك نشيد بالشركاء في التنمية الذين استوفوا نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة أو تجاوزوها. وناشد في الوقت ذاته من قصروا عن بلوغها أن يفوا بتوقعات المجتمع الدولي منهم.

وترحب ملاوي باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع على مدى الأعوام القليلة الماضية. بيد أننا نلاحظ، على الرغم من هذا الارتفاع المطرد، تفاوتنا في التوزيع ذاته، بحيث أن أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لم تحقق أي مكاسب تذكر. ونأمل في أن تبذل الجهود لتصحيح هذا التفاوت.

لهذا التصرف قاتلا إننا، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أفقر من أن نوجه مواردنا الهزيلة إلى إدامة الصراع.

وهذه العوامل التي ذكرتها تمثل جبهة تعوق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً من بينها. فالاستثمار في البنى الأساسية يعانى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لتفاعل تلك القوى.

وطالما لا يلتزم المجتمع الدولي بالإرادة السياسية اللازمة للعمل الحاسم سيظل تكافؤ الفرص غير متاح للجميع. وعلى هذا النحو سيتواصل تهميش البلدان النامية في المسيرة صوب القرية العالمية.

ولا يقصد وفدي أن يلقي باللائمة كلها على العوامل الدولية وحدها. فعلى الصعيد الوطني، نجد أنفسنا في البلدان النامية مضطرين إلى مراجعة سياساتنا الداخلية. وملاوي، من جانبها، تؤدي نصيبها في هذا الصدد. فالحكم الديمقراطي الذي استهلته في البلاد الجبهة الديمقراطية المتحدة الحاكمة، في حزيران/يونيه ١٩٩٤ يسير كما ينبغي. وتجلت ثقة الشعب في حكومة الجبهة عندما أعاد انتخابها في الانتخابات العامة التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد أنشأت الحكومة خلال السنوات السبع لوجودها آليات مؤسسية ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وغيرها من الحريات التي تشكل أساس الحكم الرشيد.

والترام ملاوي بترسيخ الديمقراطية أصبح الآن أمراً لا يمكن تغييره. ففي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سيخطو البلد خطوة أخرى بإجراء انتخابات الحكم المحلي. ونحن نسلم تماماً بما يسهم به صلاح الحكم في التنمية الاقتصادية في أي بلد.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الذين يسهمون في جهودنا لتعزيز

استعراض جاد لولاية تلك البعثات. أما الحرج الذي يتعرض له أفراد حفظ السلام فهو أمر نرى أنه يجب ألا يتكرر. ويرحب وفدي في هذا الصدد بالتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي.

ونشارك المجتمع الدولي في الوقت نفسه في إدانة قتل ثلاثة من العاملين في الإغاثة من أفراد الأمم المتحدة في تيمور الغربية. ونطالب المسؤولين بالكف عن مواصلة التدخل في سلامة وحرية اللاجئين والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة.

وتسلم ملاوي بأن الأمم المتحدة لا تستطيع وحدها أن تقدم حلولاً خارقة للصراعات التي تحتاج مختلف المناطق. ومن المحتم بقدر كبير على النشطاء الأساسيين أن يمارسوا النضج السياسي ويتحكموا في عواطفهم.

ونحن نلاحظ وجود أطر متفاوض عليها في معظم مناطق الصراع لحل تلك الخلافات. ومع هذا فمجرد غياب الالتزام السياسي يؤدي بالأطراف إلى أن تنتكر باستهتار لاتفاقات تفاوضوا عليها بجهد جهيد. ولذا فنحن نطالب كل الأطراف المتحاربة بأن تحترم اتفاقات السلام القائمة وتوحد جهودها نحو بناء الأمة.

وترحب حكومة ملاوي بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. وما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا بعضاً من الجهود البارزة للمجتمع الدولي لإحلال سلام وأمن عالميين دائمين. وتعرب ملاوي عن استعدادها للانضمام إلى المجتمع الدولي في اعتماد التدابير التي تهدف إلى تعزيز قضية السلم والأمن الدوليين.

إننا نضيق الموارد الهزيلة لإبقاء الصراع دائراً، في حين نضحى في هذه العملية برفاه شعوبنا. وقد أعلن فخامة الدكتور باكيلى مولوزي رئيس جمهورية ملاوي شجبه مرارا

ومن ضمن الاستراتيجيات الأخرى اعتمدت ملاوي تدابير لتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع. فثمة برنامج منهجي يرمي إلى تمكين المرأة عن طريق الائتمانات الصغيرة وتحسين حصول الفتيات على التعليم وأمور أخرى من هذا القبيل. وقبل سنوات قليلة أنشأت الحكومة وزارة للدولة في رئاسة الجمهورية مسؤولة عن المعوقين وقد بدأت نتائجها تترى.

إن عزمنا الأكيد على بذل الجهود لتخليص البلد من الفقر المدقع تعترضه جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي العقد الماضي كان مدى انتشار الجائحة في ملاوي مخيفاً. وباستهداف الفئة العمرية القادرة على الإنجاب من السكان بدا واضحاً أن الفيروس/الإيدز يضيع المكاسب التي حققتها الدولة بمشقة في أواخر العقد الماضي.

وفي الوقت ذاته، نحن على علم بالتقدم الذي أحرزه الغرب حتى هذا التاريخ فيما يتعلق بعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحول التكلفة الفاحشة للعقاقير المستخدمة في علاج هذا المرض دون حصول البلدان النامية من قبيل ملاوي عليها. بيد أن هذه البلدان هي الأكثر حاجة إلى هذا العلاج، نظراً لأن فيها نسبة عالية من المصابين بهذا المرض.

ووفدي يقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للتصدي لهذا الوباء. ونحن نرحب بأن المسائل المتصلة بهذا المرض كانت محط اهتمام مجلس الأمن في أوائل هذا العام. ونؤمن بأن الدمار الذي يلحقه هذا البلاء جدير بأن يحظى باهتمام دولي كبير. وفضلاً عن ذلك، تدعو ملاوي البلدان التي لديها القدرة على إعداد الترتيبات اللازمة لذلك، لأن تجعل هذه العقاقير ميسورة بالنسبة لكل من يحتاج إليها.

صلاح الحكم. وسوف نعتمد في سير هذه العملية على مساعدتكم المستمرة.

ونحن في ملاوي نسلم أيضاً بالدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه قطاع خاص نشط في التنمية الاقتصادية. وكانت الحكومة السابقة في ملاوي قد أهملت القطاع الخاص طويلاً، واختارت بدلاً منه أن تنشط المؤسسات شبه الحكومية.

وفتح النظام السياسي الجديد البلد أمام اقتصاد سوق حر تنافسي. وأصبحت المؤسسات شبه الحكومية عديمة الكفاءة تتحول إلى ملكية خاصة عن طريق برامج الخصخصة. وهناك بالفعل مزايا واضحة تتجمع وأهمها التحسن الملحوظ في جودة المنتجات والخدمات في السوق المحلية.

ويوفر الاستقرار السياسي السائد والدفء العام لشعب ملاوي الودود مناخاً مؤاتياً للاستثمار الأجنبي. كما أن الحكومة اعتمدت بالإضافة إلى ذلك تدابير ترمي إلى إيجاد مناخ جيد للاستثمار. ولذا فنحن نرحب بقدوم أصحاب المشاريع الحرة وبمعاينة السوق.

وفي صلب كفاح ملاوي ضد الفقر برنامج التخفيف من وطأة الفقر، الذي تنفذه حكومة الجبهة منذ توليها الحكم. وفي سياق هذا البرنامج استهلت الحكومة بعد ذلك صندوق ملاوي للعمل الاجتماعي، وهو إطار أساسي يشارك القرويين في اتخاذ القرارات بشأن برامج التنمية، وللصندوق أثره في حياة المواطنين. فحدث تغيير جوهري في وجه البنى الأساسية في الريف الذي يقطنه قرابة ٨٠ في المائة من سكان البلد.

ولذا نتقدم بالشكر إلى البنك الدولي لما يقدمه من دعم لصندوق ملاوي للعمل الاجتماعي، الذي يمر حالياً بمرحلته الثانية.

على انتخابه لمنصبه الرفيع، وهو منصب رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وإني لأتعهد له بتعاون سري لانكا الكامل معه وبدعمها لأعماله.

وأعرب عن تقدير سري لانكا لوزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، وإعجابها بالطريقة البارعة التي أدى بها مهامه كرئيس للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بانضمام توفالو إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد انتهت قمة الألفية. ونحن نأمل بقوة في أن تبقى دائما أحلامها وآمالها في عالم أفضل في قلوب وعقول الجنس البشري بأكمله. والسيدة شاندرريكا بندرانريكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا، التي لم تتمكن من حضور تلك القمة، وجهت رسالة كان لي شرف تلاوتها أمام القمة، وهي أعربت فيها عن آمالها ورؤيتها لمستقبل الإنسانية. وهي كما يلي:

”السلام بين كافة الدول، السلام بين كافة شعوب هذه الدول حتى يتسنى للجميع، وليس للبعض فحسب، أن ينعموا بعجائب الحياة على هذه المعجزة التي نسميها كوكب الأرض، في أمان، دون خوف، وفي كرامة دون إذلال، وفي صحة جيدة، وفي رفاهية مادية وروحية . . .“ (A/55/PV.7)

لقد تكلمت رئيسة جمهورية سري لانكا وأكدت أنه من الضروري أن نحمي ونصون هذا الحد الأدنى من الحقائق الأساسية للغاية التي أمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إرسالها من أجل المستقبل - وخصوصا المحافظة على ما كان ولا يزال يشكل الأساس ذاته الذي تستند إليه المنظمة: وهو الكيان الذي يعرف بالدولة. وأوضحت أن ممثلي الحكومات والشعوب والدول يجتمعون معا في الجمعية

ومن الواضح أنه إذا كان المجتمع الدولي يريد تشكيل الشراكة الاستراتيجية اللازمة للتقدم بسلاسة صوب إقامة القرية العالمية، فمن الضروري أن نهىء تكافؤ الفرص للجميع. وهذا يتطلب منا جميعا أن نبدي الإرادة السياسية اللازمة لذلك. وينبغي لنا أن نضطلع بمسؤولياتنا المشتركة لصالح الجنس البشري.

وترحب ملاوي بانضمام توفالو مؤخرا بوصفها الدولة العضو الـ ١٨٩ في الأمم المتحدة. وبالنيابة عن حكومة وشعب ملاوي، أعرب عن دعمنا وأطيب تمنياتنا لحكومة توفالو وشعبها.

وقد أيدت ملاوي مرارا وتكرارا منح جمهورية الصين في تايوان الدور الذي تستحقه في المجتمع الدولي. فقد أوضح بجلاء شعب تايوان الجاد في عمله والمحب للسلام أنه على استعداد لأن يسهم بنشاط في تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومثلها العليا.

ومن ثم، فإننا ندعو مجموع أعضاء المنظمة إلى تجاوز الاعتبارات السياسية الضيقة ومواجهة الواقع الجغرافي والسياسي السائد على جانبي مضيق تايوان. فالعزلة المستمرة لتايوان لا تبشر بالخير فيما يتعلق بروح العولمة التي نسلم جميعا بأنه من الضروري أن تكون شاملة.

وختاما، اسمحوا لي أنؤكد من جديد التزام حكومة جمهورية ملاوي بأن تضطلع بواجباتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. فهي الهيئة العالمية الوحيدة التي بوسعها أن تأخذ بأيدينا جميعا إلى الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو معالي الأونرابل لاكشمان كاديرغامار، وزير خارجية سري لانكا.

السيد كاديرغامار (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إلى الرئيس بأصدق تهاني سري لانكا

كل منها. وبالنسبة لكثير منا في هذه القاعة لا يُعد طريق التعددية أو العولمة، الذي يبدو أنه يتغاضى صراحة أو ضمناً، عن سيادة الدول أو يقلل منها، طريقاً جديراً بالثناء. إنه طريق لم تثبت بعد جدارته من الناحية العملية. والواقع أن معظم محاولات التغاضي عن سيادة الدول أو التقليل منها كان لها في أغلب الأحيان نتائج مفعجة. وبذلك التوضيح المبدئي والتذكير بأن حقوق الإنسان يتعين مراعاتها ليس فقط من الدول، ولكن أيضاً من الكيانات من غير الدول، سوف أنتقل إلى بقية كلمتي.

يجب أن نراعي أن الكيانات التي نعرفها كدول هي كيانات متحدة وطنية ودولية ذات تعقيد ضخم تختلف من زوايا كثيرة عن الكيانات المتحدة للقطاع الخاص، وتختلف كذلك بالطبع عن الكيانات الأخرى التي لا تُعد ولا تخصي، والموجودة بالآلاف الآن، التي نشير إليها، بصورة عامة وحميدة، ولكن ببساطة نوعاً ما، كمجتمع مدني.

وإذا كانت إدارة دولة متقدمة النمو تملك أكثر من الموارد الكافية مهمة معقدة، فلم لا تكون إدارة دولة نامية بدون مثل هذه الموارد وهذه الهياكل الأساسية أكثر تعقيداً؟ وبالتالي، توجد دول نامية مثل سري لانكا بمجتمعاتها المتعددة الأعراق والديانات حيث يستغرق القضاء على تركة قرون الماضي الاستعماري أكثر من جيل.

وإلى جانب الضغوط الكافية في صميم طبيعة وتاريخ أي دولة، دعونا لا ننسى الضغوط الخارجية الإضافية التي تتعرض لها الدولة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المشروعة وغير المشروعة، المدنية وغير المدنية، والتي تكون في أحيان كثيرة جنائية وقد جلبها عصر المعلومات وتناجحه في أعقاب تلك الضغوط. وهذه الضغوط الخارجية ترتفع بالشكوك المزعجة لكثير من الدول، وللدول النامية بصفة خاصة، التي لا تحظى بنعم الموارد الوفيرة

العامة بموجب ميثاق يؤكد للدول مساواتها في السيادة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وتلك هي أساسيات منظومة الأمم المتحدة.

وهكذا يجب أن تكون الأمور. فإن الدول هي الكيانات التنظيمية الرئيسية التي تتجمع فيها شعوب هذا الكوكب. والصرح التنظيمي الرئيسي والشامل للمجتمع الدولي هو النظام الذي يحكم العلاقات بين الدول.

وما من بديل للكيان المعروف بالدولة. فإن ضعفت الدول، فإن المنظمة أيضاً تصاب بالضعف. وإذا تضاءلت الدول فإن المنظمة تتضاءل أيضاً.

وهكذا كانت دعوة رئيسة جمهورية سري لانكا إلى أن نعمل على تآكله فالميثاق يضمن لنا سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وقبل أن أستطرد في بياني أود أن أوضح - نظراً للتصريحات التي أدلى بها مؤخراً متكلمون عن حسن نواياهم وأهدافهم والذين اختلف أساساً مع منطلقاتهم الأساسية - ان الذين يؤكدون ضرورة مواصلة إعادة التأكيد على سيادة الدول حسب الميثاق لا ينبغي إيلاء أي اعتبار لهم - وأكرر لا ينبغي إيلاء أي اعتبار لهم - لأنهم قاصوا على نحو ما أهمية الالتزام العالمي بحقوق الإنسان وبكل ما يلزم لصون كرامة الفرد. وتلتزم سري لانكا التزاماً قوياً بالنهوض بحقوق الإنسان واحترامها بالنسبة لشعبها هي ذاتها ولكل شعوب العالم.

بيد أنه توجد مجموعة كبيرة متفقة في الرأي، تدرج سري لانكا نفسها فيها، ترى أن طريق التقدم فيما يتصل بحقوق الإنسان وكرامة الفرد يمر بصورة سليمة من خلال التعاون المستمر والوثيق بين جميع الدول، مع احترام سيادة

وكل صراع مسلح فريد من نوعه؛ فكل صراع ناشئ من تاريخه الخاص؛ وتتحدد طبيعة كل صراع بواسطة الظروف المحيطة به. ولا توجد بساطة في الظروف، ولا وحدة في السيناريو، ولا حلول سهلة. والصراعات المسلحة الداخلية تأتي في أشكال مختلفة كثيرة.

وتبدو الصيغة الواضحة نسبياً لرد الأمم المتحدة على الصراعات المسلحة بين الدول، وهي رصد هدنة والحفاظ على السلام بعد وقف متفق عليه لأعمال القتال، غير كافية أو غير قابلة للتطبيق بالنسبة للصراعات المسلحة الداخلية.

ولا يصف الميثاق الكيفية التي ينبغي لهذه المنظمة أن تتصرف بها في حالات الصراعات المسلحة الداخلية باستثناء التحذير الذكي الوارد في الفقرة ٧ من المادة ٢ التي تنص على ما يلي:

”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة“ أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“.

ونظراً لتنوعات وتعقيدات وتشابكات الصراعات المسلحة الداخلية، يبدو أن هذه المنظمة ليس لديها ما يلزم من الهياكل والمعرفة والتجربة والخبرة والموارد - وغالبا، يبدو أنه - ليس لديها أيضا الإرادة الجماعية اللازمة.

والاقتراح بأن تتدخل الأمم المتحدة في الصراعات المسلحة الداخلية في كل مكان - وهو اقتراح يقدمه، في بعض المناسبات، أشخاص ذوو نوايا حسنة واضحة ولكنهم على معرفة قليلة بالظروف المحلية - هو اعتقاد بصحة الموضوع من أبسط أنواع الاعتقاد وغير صحيح على المدى البعيد.

واقترح بهذه الطبيعة يتجاهل الفرضية الأساسية، أي القضية المسلّم بها حقا، والذي عبر عنها بصورة مؤثرة في قمة الألفية رئيس جمهورية الجزائر، الرئيس بوتفليقة في

والهياكل الأساسية المتقدمة. وهذه الشكوك تُجهد هياكل الدول ويمكن أن تكون أقرب إلى تهديد وجودها ذاته.

وحيثما تستغل عمليات العولمة لصالحهم على يد غير المسؤولين أو غير الشرعيين أو المجرمين، يتذكر المرء التقرير الذي تلقته هذه الجمعية العامة من الأمانة العامة قبل ثلاث سنوات والذي جذب الانتباه إلى التهديد الذي تتعرض له سلطة الحكومة والمجتمع المدني، والقانون والنظام، والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الشرعية من الشبكات عبر الوطنية للجريمة والمخدرات وغسل الأموال والإرهاب التي لديها فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات المتقدمة والأسلحة.

وحيثما يوجد بالطبع استخدام للقوة المسلحة الداخلية ضد دولة ما، كما هو الحال في بلدي، فإن التعقيدات داخل الدولة تتضاعف مرات كثيرة؛ ونعلم أن استخدام القوة المسلحة ضد دولة ما هو من أكبر الأخطار التي تهدد الحفاظ عليها وعلى رفاها. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في الديمقراطيات، التي يؤدي انفتاحها ذاته إلى جعلها أكثر تضررا؛ وسري لانكا من الديمقراطيات قديمة العهد ولديها التزام لا يتزعزع بالأساسيات الديمقراطية.

إن السلام بين الدول، وهو المقصد الرئيسي للميثاق، قد تحقق بقدر كبير، وإن لم يكن في الواقع في كل حالة، فعلى الأقل بصفة عامة وفي إطار قواعد القانون الدولي التي تراعي عادة، بموجب أحكام الميثاق وإعمالها، وهي الأحكام التي تحرم استخدام إحدى الدول للقوة المسلحة ضد دولة أخرى، إلا في حالة الدفاع عن النفس أو على نحو ما يأذن به مجلس الأمن.

بيد أننا عندما ننتقل إلى السلام داخل الدول، واستخدام القوة المسلحة ضد دولة ما داخليا، فإننا نرى صورة مختلفة تماما وغالبا ما تكون مربكة ومخيبة للآمال،

المدرّبين على العنف والمكرّسين له تماما؛ وهم يرفضون عمليات إقامة مجتمع مسالم والحكم القائم على المشاركة العامة؛ وقد تسبّبوا من خلال ممارستهم الإرهاب المنظم، في سوء السمعة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وهم يرفضون بجفاء كل المحاولات الرامية إلى التوصل لتسوية للمشاكل التي قد تكون لديهم من خلال الحوار، ويواصلون تحدي القانون والنظام في تمرد ضد الدولة، والقتال من أجل إنشاء دولة مستقلة ذات لغة واحدة وعرق واحد في أراضيها.

ويتعرض بصفة خاصة وجود دولة ديمقراطية، بسبب انفتاحها، وقوانينها، وتقاليدها، وممارساتها والتزامها بالتسامح وقبول المعارضة، للخطر الناجم عن وزع القوة ضدها من أي مجموعة داخل حدودها. إن أي تحدٍّ مسلح داخلي لأي دولة في أي مكان يعد تحديا لجميع الدول في كل مكان. وما لم تتفق كل الدول، وبخاصة الدول الديمقراطية، على أن تهب لمساعدة أي دولة تمر بهذا الخطر، فإن الديمقراطية ذاتها ستكون معرضة للخطر في كل مكان. ولن تبقى الديمقراطية على قيد الحياة.

وعندما يهدد أمن دولة من الدول وسلامتها من قبل جماعة مسلحة في داخلها، فمن غير ريب - وخاصة في العصر الحاضر بعد أن خلفنا الحرب الباردة بعيدا وراء ظهرنا - انه يلزم أن تحرم جميع الدول تلك الجماعة المسلحة من أي تشجيع، وأي إغاثة، وأي ملاذ آمن. واليوم، عندما تجرى محاكمة مرتكبي أنشطة إرهابية في أحد البلدان، تجمع أموال طائلة للدفاع عنهم بلا عقاب في بلدان أخرى، وغالبا من خلال منظمات تمثل واجهة سواء بعلمها أم بدون علمها، أو من خلال كيانات أخرى تنتشر الآن في أشكال عديدة وفي العديد من البلدان، وفي كثير من الأحيان، للأسف، تتخفى في قناع جماعات خيرية أو جماعات تعنى ظاهريا بحقوق الإنسان أو الأمور الإثنية أو الثقافية أو الاجتماعية.

تلخيصه لمداورات المائدة المستديرة الرابعة، بقوله: إن وجود ديمقراطية تقدم لجميع شعوبها الضرورات الأساسية للعمليات السياسية السلمية الشاملة، لا تستطيع ببساطة أن تتحمل التحدي المسلح للإرادة المعرب عنها ديمقراطيا من الدهماء في دولة ما، وهو تحد يشكله بوضوح هجوم إرهابي مسلح على دولة ديمقراطية.

وعلى مستوى عملي بدرجة أكبر، من أين تحصل هذه المنظمة، التي يقل تمويلها بصورة تعيسة عما يمكنها من الوفاء بأهدافها الإنمائية التي ينتظرها المليارات من البشر في كل أنحاء هذا العالم، على الموارد الإضافية لهذه التدخلات التي يقذف بها بعيدا في الأزمان المحلية الداخلية.

وتؤكد أحكام الميثاق وممارسات الأمم المتحدة أنه يجوز لأي دولة أن تتصرف للدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية إذا كان هناك هجوم مسلح عبر حدودها. بيد أنه في مواجهة هجوم مسلح داخلي ضخم، تكون قدرات معظم الدول أو على الأقل قدرات معظم الدول النامية على الرد بقوة مسلحة معادلة دفاعا عن النفس أو في إنقاذ قانون البلد محدودة جدا. والخدمات الشرطية التقليدية غير كافية في التصميم وفي التدريب وفي المعدات وفي الخبرة. وتملك دول قليلة الوصول الجاهز والميسر للتكاليف إلى المعلومات والاستخبارات اللازمة. وتستطيع دول قليلة المحافظة على الهياكل الأساسية العسكرية فعالة ضد الهجمات المسلحة الثقيلة من النوع الذي يمارسه رجال العصابات وضد أهوال الرعب.

وهكذا كانت تجربة بلدي. لقد كان لدى سري لانكا لسنوات كثيرة داخل أراضيها صراع مسلح تسبب في تعقيد حياة كل سكان البلد. إنه صراع ذو طبيعة استثنائية تقوم به مجموعة صغيرة جدا من المحاربين المسلحين والمؤيدين لهم لا يتجاوز عددهم الإجمالي ١٥ ٠٠٠ فرد من

هذه المنظمة بشكل صائب جدا ومثابرة شديدة باعتبارها الحد الأدنى من المتطلبات العصرية في المجتمع الإنساني.

وقد اقترحت إجراء هذه الدراسة في اجتماع المائدة المستديرة الرابع لقمة الألفية، وأيد ذلك الاقتراح رئيسنا، الرئيس بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر، في التلخيص الذي قدمه إلى الجمعية العامة لمداولات مائدتنا المستديرة. وإني أحث المجتمع الدولي على أن ينظر في ذلك الاقتراح ويؤيده. وإذا تم الأعوام، ويستمر في داخل دولة ما الصراع المسلح الذي توقده هذه الأموال الضخمة من الخارج، من المفارقات أن يبدو أن المفاهيم الدولية تطمس معالمها ليس فقط بين أفراد المجتمع المدني الذين كثيرا ما يكونون غير واعين، بل حتى من جانب من يحتلون مواقع السلطة الدولية، في داخل هذه المنظمة وخارجها، الذين ينبغي أن يكونوا ذوي دراية أفضل. ويكون وجود الصراع المسلح الداخلي وما ينجم عنه من إصابات مصدرا للتحسر، وللحس على وقف القتال بأي ثمن، في جو يسوده عدم اهتمام ظاهر بالحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الجماعة المسلحة الداخلية هي المعتدية وأن الدولة هي الضحية.

إن تشويش المفاهيم الدولية هذا لدى بعض الجهات فيما يتعلق بمهية الحقائق الحاسمة لأمر محزن، ومخيب للآمال بصورة شديدة، لمن هم مثلنا في سري لانكا، من الذين ناضلوا وما زالوا يناضلون بشدة للمحافظة على طريقتنا الديمقراطية في الحياة وثناء ثقافتنا المتعددة الأعراق والمتعددة الأديان في التسامح التعددي الذي كنا يوما ما ننعيم كثيرا بالتمتع به.

ويحدوني الأمل في أن تبين على نحو ما الأفكار التي أعربت عنها اليوم بشأن طبيعة شؤون الدول، وطبيعة شؤون الدول النامية بقدر ما، لماذا يكون اتباع أسلوب متعاطف، بدلا من الأسلوب الاستجوابي. هو الأسلوب المفضل كثيرا

إن كبر حجم الأموال التي تجمع في الخارج لأغراض إرهابية، واتساع نطاق الشبكات الدولية التي أنشئت لهذا الغرض، يحير الذهن. إذ يبدو أن إيراداتها تفوق إيرادات العديد من مجموعات الشركات عبر الوطنية - وجميعها معفاة من الضرائب. وتأتي الإيرادات، بالطبع، من الاتجار المعهود غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة والسلع الأخرى، بما في ذلك تهريب البشر.

ولكن يوجد أيضا مستودع للأموال أكثر وفرة ويبدو بلا حدود - وهو المغتربون الذين ينتمون إلى أصل عرقي مماثل وقد استقروا في الخارج. وكما ورد في تقارير الإعلام الغربي خلال السنوات القليلة الماضية من وقت إلى آخر، بلغت عمليات جمع الأموال من المغتربين في الخارج للجماعة المسلحة المعروفة بنمور التاميل، التي تقاوم حكومة سريلانكا، حجما مذهلا: فعلى سبيل المثال، بلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار شهريا من أحد البلدان؛ و ٦٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا من بلد آخر؛ و ٢,٧ مليون دولار شهريا من بلد ثالث؛ وهناك أموال إضافية أخرى طائلة من المغتربين في بلدان أخرى كذلك.

وفي عام ١٩٨٨ نشرت دراسة ممتازة عن الملاذات المالية الآمنة، وسرية العمل المصرفي وغسل الأموال، وهي دراسة قام بها خبراء في هذا المجال، مكلفون من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وبغية التنفيذ الكافي لأحكام الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة مؤخرا، يصبح إجراء دراسة ذات طابع مماثل بواسطة هيئات الأمم المتحدة عن جمع الأموال الخارجية لدعم تمرد داخلي واسع ومستمر ضد دولة ما، مثلما يحدث في سري لانكا، ضروريا بوجه خاص عندما تقوم الجماعة المسلحة التي تحارب الدولة بانتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير الإنسانية - بما في ذلك القواعد والمعايير المتعلقة بالأطفال والأطفال في الصراعات المسلحة - التي تعتنقها

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من أن المجتمع المدني في السياق الوطني يمكن أن يجد مكانه تماما، وهو يجد مكانه، بالفعل في العمليات السياسية الداخلية، فإن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يجد مكانه في عمليات الأمم المتحدة على الصعيد الدولي لا تزال محيرة.

إننا نجد في العلاقات بين الدول كما هو الحال في العلاقات بين البشر أن القوى منها يحالفه التوفيق أكثر من الضعيف والغني أكثر من الفقير، والمتقدم النمو أكثر من النامي. وتكون هذه الحالة أكثر انطباقا في أوقات الشدة. والانخفاض الملحوظ في المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم وفاء معظم الأقوياء والأغنياء والمتقدمي النمو بتعهداتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، يظهران أنه ليست للدول شبكة أمان عامة.

وإذا كانت هناك رسالة واحدة صادرة عن قمة الألفية، ورسالة تصدر الآن من جمعية الألفية هذه، عالية وواضحة، فهي أن العولمة قد تكون واقعا حيا بالنسبة للجميع، ولكنها ليست بلسما شافيا لكل العلل - وقطعا لعلل العالم النامي. فقد تجاوزت منافع العولمة معظم العالم النامي. والأفقر من بيننا، على امتداد قارات أفريقيا وأمريكا الوسطى وآسيا، قد عانوا من التهميش المتزايد. وهناك فرصة ضئيلة للبلدان النامية كي تسهم في تشكيل الاقتصاد العالمي للمستقبل - في المداورات التي تعيننا حقا.

وهكذا، فإنه على الرغم من أننا نخلف القرن الماضي والألفية الماضية ورائنا، ونحتفل بمرورهما، فإن أكثر من نصف البشر لا يزال يلاحقهم شبح المآسي الاقتصادية والاجتماعية المستعصية التي ظلت معنا منذ فجر التاريخ، وهي: الفقر، والأمية، واعتلال الصحة، والجوع، والبطالة، ومشاكل الشباب، والتحضر الجامح ونمو المدن الضخمة.

فيما يتعلق بشؤون الدول، كما هو في جميع العلاقات الإنسانية.

وعلى صعيد أكثر عمومية، أود، قبل أن أنتقل من هذا الجزء من بياني، أن أشير إلى مسألتين أخريين ذاتي صلة: دور الجمعية العامة ودور المجتمع المدني في شؤون الأمم المتحدة. فالجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء، والجهاز الرئيسي الوحيد الذي تسمح صلاحياته بالنظر في أي موضوع في نطاق الميثاق.

بيد أن هناك تصورا لدى البعض بأن مركز الجاذبية في صنع القرار بشأن المسائل ذات الأهمية الكبرى للمنظمة يبدو وقد تحول من الجمعية العامة إلى مدى لم يكن معروفا في السنين الماضية. ولذا ترحب سري لانكا ترحيبا كبيرا بإعادة التأكيد في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية على المركز الأساس للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، وعلى التزام جميع الدول بتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بذلك الدور على نحو فعال. والطريقة العملية التي يمكن بها للجمعية العامة أن تضطلع بذلك الدور ستقتضي، بالطبع، التفكير بعناية تامة.

إن الطرق التي يوسع "المجتمع المدني"، والكيانات التي لا حصر لها والتي يشملها هذا التعبير، الإسهام بها على أفضل وجه في عمل الأمم المتحدة - من حيث جمع البيانات، والبحث والتحليل والخبرة بطريقة لا تضير دور الدول في شؤون الأمم المتحدة ستقتضي أيضا إجراء دراسة متأنية للغاية. وهذه الإسهامات ينبغي أن تقدم بطريقة غير متحيزة أو متحيزة، سواء كانت مؤيدة أو معارضة، بل وبطريقة تليق بدور المستشار الموضوعي والمحايد.

تستشعر بالتأكيد بؤس حالة العالم النامي، أن تجد الوسيلة التي تخفف بها بشكل ما هذه الضغوط في المستقبل القريب جدا.

وعند هذه النقطة من بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تضم الدول السبع الواقعة جنوب آسيا - باكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند - وهي هيئة ملتزمة للغاية بالنهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا، والتي يبلغ تعدادها الآن نحو ١,٢٥ مليار نسمة، ليس من خلال الجهود الوطنية فحسب، ولكن من خلال التعاون الإقليمي والدولي. وسري لانكا، بوصفها الرئيس الحالي للرابطة، تسعى لتنفيذ برنامج الأنشطة الذي تحدد في مؤتمر قمة كولومبو المنعقد عام ١٩٩١، في أفضل صورة ممكنة في ظل تلك الظروف الصعبة. وأن شعوب منطقتنا ملتزمة بأهداف الرابطة التزاما عميقا. وستواصل تلك الشعوب التفاعل بقوة فيما يتعلق بنطاق واسع من الأنشطة المهنية، والثقافية، والتعليمية، والاجتماعية، وذلك رغم الانتكاسة المؤقتة التي منيت بها الرابطة في الوقت الحالي في مستوى المشاركة السياسية رفيعة المستوى. ونحن في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي واثقون من أنه لن يمضي وقت طويل قبل أن تصبح رابطتنا قادرة مرة أخرى على القيام بدورها الكامل في تحقيق الرفاه لشعوبنا.

لقد عدت إلى نيويورك للتو، بعد حضورني المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتضررين من الحروب الذي نظمته حكومة كندا بنجاح كبير والذي عقد في وينبيغ.

ولا يسعني أن أهي كلمتي أمام الجمعية العامة هذا العام دون الإشارة ولو بإيجاز إلى الجرائم النكراء التي ترتكبها الجماعة المتمردة التي تسمى تمور التاميل، ضد الأطفال التاميل الصغار في سري لانكا. فقد أجبرت هذه الجماعة

ومن بين هذه المآسي يظل تخفيف حدة الفقر والقضاء على الفقر بالنسبة لمعظمنا في العالم النامي يكتسي أعلى أولوية، بل الأولوية الوحيدة ذات المعنى. فالفقر يحط من قدر الإنسان، وهو يقوض الأسس الضرورية الفعلية لنمو المجتمعات الإنسانية والحكم الرشيد في هذا العصر الذي اتسم بالوفرة والاستهلاك الملفت للنظر المرئي عن طريق النقل الحي عبر بلايين شاشات التلفاز في العالم.

إن العالم النامي يحتاج إلى أن يمنح صوتا كافيا للمشاركة في صياغة فصل جديد للتنمية في القرن الحادي والعشرين. ولذا فإننا نتجه إلى الأمم المتحدة فملاذنا الأخير هو، هذه الجمعية العامة، التي يجب أن يعاد تحت سلطتها الإشرافية الفعالة إحياء الحوار الشامل بين الشمال والجنوب بشأن التنمية - ذلك الحوار الذي يبدو أنه يتلاشى بدونها.

ويؤسفني أن أقول إنه لا يكفي القول ببساطة لتلك الملايين التي لا تعد ولا تحصى من البائسين ومن يتضورون جوعا، أن السوق العالمي الحر هو الذي سيرشدنا إلى الطريق السليم في المستقبل.

إن الحرمان من الموارد لأجيال عديدة، وما ترتب على ذلك من إضعاف لنمو البنية الأساسية بقدر كاف، قد أضر ضررا شديدا بقدرة البلدان النامية على مواكبة العالم الحديث.

وإن فصلا جديدا للتنمية ينبغي أن يعالج الآثار السلبية التي تنذر بوقوع الكوارث، سواء كانت "من صنع الإنسان" أو غير ذلك، بما في ذلك تواتر الارتفاع الراهن في أسعار النفط، التي بلغت أعلى مستوى لها خلال عقد كامل، والتي تفرض أعباء جسيمة على الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية التي تكافح يائسة لمعايشة الواقع الاقتصادي. وليس بوسع تلك الدول، مثل سري لانكا، سوى أن تركز إلى الأمل والدعاء حتى يمكن للبلدان المنتجة للبتترول، التي

من الأسباب التي تسهل استغلال الأطفال بهذه الطريقة“.

وإنني أشكر الممثل الخاص لأنه وجد الشجاعة للتكلم بصوت مرتفع عن هذه المسألة الهامة. فالصمت في مواجهة هذه الجريمة تشجيع لها وتغاض عنها. ومن واجب كل من يهتم بالأطفال في جميع أنحاء العالم أن يقف ضد هذه الممارسة المتسمة بالقسوة والوحشية والإيذاء المروع التي يتعرضون لها على يد جماعات مثل تلك التي تستخدمهم في سري لانكا. وقبل بضعة أشهر، قال ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سري لانكا للصحفيين - وأشكره على ما قاله - إن وضع الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها تمور التاميل قد تدهور منذ أن قدموا تأكيدهم للممثل الخاص للأمين العام، كما يقوم الآباء بالإبلاغ عن تجنيد أطفالهم. وتلك مشكلة خطيرة. وقد لاحظ أنه لا يمكن أن تؤخذ وعود منظمة تحرير تمور تاميل إيلاام مأخذ الجد ما لم يعلنوا لشعبهم أنهم اتخذوا تدابير لمنع تجنيد الأطفال دون سن ١٧.

وكانت جماعة محترمة وشجاعة لحقوق الإنسان في سري لانكا، تتكون أساساً من المدرسين التاميل العاملين بالتدريس في جامعة جافنا، قد ذكرت في تقرير لها مؤخراً أنه منذ شهر أيار/مايو الماضي، شن تمور التاميل حملة جديدة لتجنيد الأطفال. ويفيد هذا التقرير أن الأطفال حتى في سن العاشرة يجبرون على الانخراط في الجندية، دون أدنى اعتبار لأعمارهم ما دام الطفل قادراً على أن يحمل السلاح. وفي الأيام والأشهر الأخيرة، اهتمت الصحافة العالمية بإبراز مخنة الجنود الأطفال في سري لانكا.

وقبل بضعة أيام أودعت سري لانكا صك التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ويؤكد هذا البروتوكول على أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية

ولا تزال تجبر فتية وفتيات حتى في سن العاشرة، على الانخراط في المعارك ضد جيش سري لانكا. وقد درب بعض أولئك الأطفال على عمليات التفجير الانتحارية. وهم يجبرون على وضع كبسولات السيانيد حول أعناقهم، وقضمتها بأسنانهم عند اللزوم حتى لا يقعوا في الأسر. ولا تزال هذه الممارسة الفاجعة مستمرة بلا هوادة.

وفي عام ١٩٩٨، وبدعوة من حكومة بلدي، قام السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، بزيارة سري لانكا، حيث التقى ببعض قادة تمور التاميل. وقد أكد له هؤلاء أنهم لن يجندوا أي شخص تحت سن السابعة عشر ولن يرسلوا إلى القتال شخصاً دون سن الثامنة عشرة. وقبل بضعة أشهر، أكد أنه منذ زيارته لسري لانكا تتوالى البلاغات عن تجنيد تمور التاميل للأطفال واستخدامهم. ولم يحترم هؤلاء التأكيدات التي قدموها له. وفي معرض رده المؤثر على سؤال لأحد الصحفيين، قال الممثل الخاص ما يلي:

”إن الأطفال الذين يصبحون جنوداً يفقدون براءتهم. ويعزى سبب ميل الجماعات المتحاربة للاستعانة بالأطفال، بطبيعة الحال، إلى أن البالغين ربما أصبحوا لا يؤمنون بقضيتهم، أو أنهم قتلوا، أو ربما فروا هارين، وبالتالي فإنهم يتجهون إلى الأطفال الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم. بيد أن هناك سبباً أسوأ من ذلك وهو أن الأطفال بما عرف عنهم من براءة، يمكن تشكيلهم ليصبحوا أدوات قاسية وطبيعة للغاية للحرب، وللقيام بالعمليات الفدائية الانتحارية، وارتكاب أسوأ الفظائع. وفي حالات أخرى، تستخدم الايديولوجيات في إقناع الأطفال بالقتال دفاعاً عن الوطن، أو الجماعة العرقية، أو المجتمع الجديد - وهو ما قد يروق للأسر وللأطفال. ولذا، فهناك العديد

الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالأطفال المتضررين من الحرب، في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، يكون في مقدورنا أن نعلم التدابير العملية التي تضمن في نهاية الأمر حماية الأطفال من ويلات الحرب إلى الأبد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

لمعالي السيد ديدير أوبرتي، وزير الخارجية في أوروغواي والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد أوبرتي (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية):

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد ثيو - بن غويراب، وزير خارجية ناميبيا، على أدائه لمهمته كرئيس للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، التي تواصلت خلالها واستكملت عملية التحضير لقمة الألفية التي انعقدت مؤخرا، وهي العملية التي بدأت في الدورة التي سبقتها.

وبالمثل، أتقدم لرئيس الجمعية العامة في دورتها

الخامسة والخمسين، السيد هاري هولكيري، رئيس وزراء فنلندا السابق، بتهانينا وأطيب تمنياتنا لنجاح ولايته.

ونتقدم كذلك بالترحيب الأخوي لتوفالو، بوصفها

عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

قبل أكثر من أسبوع بقليل، عقدت الأمم المتحدة

مؤتمرا قمتها للألفية. ولكي نكون أكثر دقة، عقدنا مؤتمرا قمتنا للألفية. والعمل الذي اضطلع به الأمين العام والدول الأعضاء يستحق ثناءنا حيث أن نتائج جهودهم كانت إيجابية تماما. ويجدر بنا جميعا أن نهنئ أنفسنا على هذا العمل الناجح جدا، ولكن المهمة التي أناطها مؤتمر القمة بنا أصبحت الآن في أيدينا. ويجب أن تبدأ بتقدير وتقييم دقيق للاتفاقات، ونقاط الخلاف، والأولويات.

وفوق كل شيء، علينا أن نولي انتباهنا خاصا

للبيانات التي أدلى بها رؤساء دولنا وحكوماتنا، فضلا عن التقارير الشفوية الموجزة التي قدمها كل من رؤساء الموائد

الدولية يعتبر تجنيد الأطفال أو استخدامهم في القتال جريمة حرب سواء كان ذلك في صراعات مسلحة دولية أو غير دولية. ويحمل البروتوكول كذلك الأطراف الفاعلة من غير الدول المسؤولية عن هذه الجرائم، ويدعو الدول الأطراف إلى أن تتعاون لمنع مثل هذه الجرائم ومكافحتها.

وهكذا، فإن سري لانكا تدعو في هذه الجمعية

العامة للأمم المتحدة اليوم، كافة الدول للتصديق على هذا البروتوكول، وتدعو الدول الأطراف التي يوجد في أراضيها مكاتب لمنظمة تحرير نمور تاميل إيلا، أو منظمات واجهة لها، إلى أن تتخذ تدابير عقابية قوية ضد هذه المنشآت، وإلى الإعلان بأن حركة تحرير نمور تاميل إيلا منظمة إجرامية، حيث أنها تواصل نشاطها الإجرامي فيما يتعلق باستخدام الجنود الأطفال بأموال تحصل عليها في أراضي دول أطراف أخرى، ملزمة بأن تتعاون في هذا الصدد بحسب الاتفاقية والبروتوكول الإضافي.

لقد اختتم مؤتمر وينبيغ أعماله بالأمس بتوجيه نداء

مؤثر للعالم بالانتقال على وجه السرعة من الكلام إلى العمل، لإنقاذ مئات الآلاف من الأطفال التي يتعرضون للاستغلال، أو التشويه، أو التشرد، أو الترويع والقتل بسبب الحرب. وفي عالمنا هذا المتسم بالقسوة، ليس هناك بالتأكيد ما يمكن أن يحرك ضمير البشرية أكثر من محنة هؤلاء الأطفال. لكن ينبغي ألا نقول مرة أخرى إننا فشلنا - فشلنا في سماع صرخة الأطفال المكروبين في محتهم، أولئك الأطفال الذين أنزل بهم البالغون، وما زالوا يتزلون، من القسوة ما يعجز الكلام عن وصفه. لا يمكن أن تفرق بيننا الاعتبارات السياسية حول مسألة الجنود الأطفال. إننا لسنا بحاجة إلى أموال كثيرة لإنقاذهم. ولكن نحتاج إلى الإرادة، والالتزام بالعمل من جانب الدول التي يمكنها أن تفعل ذلك. ونداء وينبيغ موجه إلى تلك الدول. فلنؤيد جميعا هذا النداء بكل قلوبنا الآن، حتى إذا انعقدت هنا في نيويورك الدورة

وعلى أي حال، هناك بعض الحقائق التي لا يمكن، بل ولا يجب أن نتحاشاها.

وأولها الاعتراف بأن ما يسمى بظاهرة العولمة أو الشمولية يشكل البيئة التي لا مفر منها، والتي يتعين على الأسرة البشرية أن تتكيف وفقا لها، ليس من قبيل مواجهتها أو قبولها قبولا مستسلما، بل لكي تكون جزءا فعالا منها. فوجودنا داخل إطار العولمة يجعلنا قادرين على أن نرشدها ونوجهها، فنقبل قيمها الأساسية فيما يتعلق بأبعادها العلمية والتكنولوجية، بينما نضفي عليها الإلهام والإرادة السياسية اللازمين لكي نتحكم في آثارها السلبية على المجتمعات التي تفتقر إلى الموارد الضرورية لكي تكون جزءا من العولمة ولكي تنتفع منها.

وقد قيل هنا في الجمعية العامة أن علينا أن نحاول أن نجعل من المستطاع لجميع الدول أن تلحق بركب العولمة. وينبغي لهذا الهدف أن يحفز أعمالنا الإنفرادية وجهودنا التعاونية في المستقبل القريب.

وكما جرى التأكيد مرارا وتكرارا أثناء مؤتمر القمة، فإن قيام الأمم المتحدة بتنفيذ أي إجراء من النوع الذي وصفته سيحدث تأثيرا إيجابيا ومشجعاً، خاصة وأنه لم تضطلع أية مؤسسة دولية أخرى بهذه المهمة. وانطلاقاً من الطابع العالمي والشامل لكل شيء للعولمة، من الواجب أن ننظر في الإجراءات التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها من منظور تطور النظام الدولي وتغييره في إطار مجالاته الرئيسية الثلاثة: أولاً، النظام السياسي المؤسسي - المنظمة نفسها وسلطاتها؛ وثانياً، النظام المالي العالمي الذي أنشأته اتفاقات بريتون وودز؛ وأخيراً، تنظيم التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بالجمال الأول، يجب الاعتراف بأنه لم يحدث تقدم كبير مؤخرًا في عملية إصلاح مجلس الأمن، التي

المستديرة الأربع. وهذا يشكل في مجموعه مادة لخلفية ثرية يمكن، بل ويجب أن نعمل على أساسها. ويمكن أن نقول إن الجمعية العامة، بوصفها هيئة عالمية ومستقلة، عهد إليها أكبر القادة السياسيين للدول الأعضاء بولاية. وتفسير هذه الولاية وتنفيذها الهدف الرئيسي لعملنا في الجمعية العامة الآن.

وبطبيعة الحال، فإن تقرير الأمين العام (A/54/2000) المعروف بكلمات عنوانه، نحن الشعوب، إسهام أساسي يحظى بتقدير واسع النطاق في هذا الوقت، حيث توضع المنظمة في منظورها الصحيح. ولهذا، فإن الأمين العام يستحق تقديرنا المخلص.

وبالتالي، يمكننا أن نقول إنه لم يكن لدينا على الإطلاق في أي وقت مضى مبادئ توجيهية أكثر حجية أو دقة. وكما ذكر الأمين العام في بيانه الافتتاحي، فإن مسؤولية وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ تقع على عاتقنا، وبعبارة أخرى في الإطار الذي لا يقتصر على الجمعية العامة.

ومن البداية الفعلية لمهمتنا المتجددة، علينا أن نحاول تحديد بعض الأفكار المحورية التي تعبر عن توافق عام في الآراء حول النقطة التي ننتقل منها في عملنا، مع الاعتراف بأنه لا مؤتمر القمة ولا أي اجتماع مماثل تعقده الأمم المتحدة يمكنه أن يحدث أية تغييرات تحكيمية في البنود المدرجة في جدول أعمال العالم، أو أن يحدث بمفرده التعديلات التي نرى جميعاً من الناحية العملية أنها ضرورية أو محتومة.

ولهذا، فالمسألة هي استخدام مؤتمر قمة الألفية منصة ننتقل منها لتحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي، الذي يجب أن تكون نوعيتها الرئيسية تصوير الحقوق والمصالح الأساسية لجميع أعضائه. وبالتالي، علينا أن نكون حريصين عند تحديد هذه الأهداف كما نحرص عند اختيار الإجراءات وتقرير الفترة اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

الدولي، والحدود التي يمكنها أن تعمل في إطارها، وطرائقها، مدرجة في جدول أعمالنا منذ إنشاء الأمم المتحدة. ولا تزال تتطلب اهتمامنا، لأن مشاكل السلام والأمن الدولي تظهر بأساليب متنوعة وغير متوقعة في بعض الأحيان نظرا لتطور الحالة السياسية العالمية.

تواجه الأمم المتحدة الآن مشكلة تدعو إلى القلق تتعلق بكيفية تحقيق أهدافها لحفظ السلام بموارد محدودة وآليات غير كافية. التقرير عن عمليات السلام الذي أعده فريق من الخبراء والمعروف باسم تقرير الإبراهيمي والذي صيغ بناء على طلب الأمين العام، سوف يساعدنا دون شك في إيجاد طريقة للتغلب على الصعوبات التي تواجه المنظمة الآن في هذا المجال. أوروغواي، مساهم تقليدي منذ عام ١٩٥٢ في عمليات حفظ السلام، وتنتظر بعناية في التوصيات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي، ونعتقد بأن الكثير منها جدير بدعمنا.

وعلى أية حال، فإننا نرحب بحرارة بالمبادرات الرامية إلى النظر بمزيد من التعمق في ما يسمى بـ "التدخل الإنساني". ونعرب عن الأمل في أن يمكننا إعداد بحث تقوم به المنظمة بطريقة مفصلة وموضوعية في هذا الموضوع من الإحاطة بنطاقه الحقيقي وآثاره الحقيقية وإيجاد طرق لإدماجه على نحو متسق في النظام القانوني الدولي، دون أي نوع من التشويه.

يتطلب تمويل عمليات الأمم المتحدة إدارة حكيمة للموارد الحالية، بالنسبة للميزانية العادية، وأن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، كما هو الحال دون شروط. وبالمثل، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على جدول الأنصبة الحالية يعد مسألة حيوية، ربما مع إدخال تعديلات صغيرة قليلة عليه، لا تتسبب في إيجاد مشاكل

كرسنا لها جهدا ضخما. ويبدو أن المجتمع الدولي لم يتخذ بعد إرادته على التغيير بالقدر الكافي على الصعيد المؤسسي. وهذا الاعتراف لا ينتقص من حقيقة أن إصلاح المجلس مسألة تنتظر البت فيها. وقد حظيت باهتمام خاص من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية، كما أشارت تقارير المائدة المستديرة.

ويبدو لنا أننا وصلنا في هذه المسألة إلى حالة متناقضة. فمن ناحية، هناك توافق بالفعل في الآراء حول ضرورة إصلاح المجلس بحيث يمكنه استنادا إلى بعض المبادئ التي يعتر بها المجتمع الدولي اعتزازا شديدا - أن يعبر عن الواقع الحالي على نحو أفضل بجعله أكثر ديمقراطية في روحه، وأكثر تمثيلا في هيكله، وأكثر شفافية في عمله. ومع ذلك، فمن ناحية أخرى يعتقد البعض أن الصيغ المقترحة لتحقيق هدف توسيع المجلس - أي زيادة عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين - تتجاهل نفس المبادئ التي نسعى إلى تنفيذها. وبالتالي نكون قد استجبنا إلى الحاجة التي شعر بها الجميع لإصلاح المجلس، ليصبح أكثر تمثيلا وديمقراطية، بصيغ لا يبدو بعد أنها تعبر عن الروح العالمية المطلوبة للإصلاح.

ولهذا، نعتقد أنه بينما نواصل جهودنا لإعادة تنظيم مجلس الأمن، يتعين علينا كذلك أن نستكشف حلولاً بديلة، تتحاشى النهج التي اتخذت حتى الآن، والتي قد تكون مبسطة إلى درجة تزيد عن الحد، والتي لم تسمح بإحراز أي تقدم، حتى بعد ثمان سنوات من المفاوضات المكثفة. وهناك حاجة إلى اتخاذ نهج وأفكار جديدة في إصلاح المجلس أكثر مما في أية مشكلة أخرى.

ولا تزال مسألة حفظ السلام والأمن الدولي تشكل قضية جوهرية تعطي للأمم المتحدة طابعها الخاص، وسبب وجودها إلى حد ما. وآليات المنظمة لحفظ السلام والأمن

في هذه المنظمات. العلاقة الوثيقة بين قرارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والكيانات الاجتماعية والاقتصادية، تبرر إلى حد كبير هذه الأهمية.

ومن المشاكل التي كانت وستظل يشدد عليها في مناقشات جمعية الألفية الظلم والفقر والمديونية في البلدان النامية. هذه المشاكل تتطلب ليس فحسب البرامج والإجراءات الجارية حالياً، بل أيضاً وقبل كل شيء، شعوراً أساسياً بالتضامن، وهو شعور لا تتسم به جهودنا التعاونية في أحيان كثيرة.

وعلى نفس المنوال، هناك فكرتان جديرتان بالملاحظة قدمتا في أثناء القمة نعتقد بأنه ينبغي دراستهما، لأنهما تقدمان قدراً من التوجيه في معالجة القضايا الاقتصادية بفعالية. تتعلق الفكرة الأولى بإنشاء مجلس للتنمية لا يتبع أو يخضع لجهة أخرى ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الضرورية لتكثيف وتوجيه التدفقات المالية الدولية المعقدة، لأن الاتجاهات والتطورات في هذا الصدد تؤثر على اقتصادات جميع الدول.

وتتعلق الفكرة الثانية بالتجارة الدولية. وفي هذا الصدد، المجتمع الدولي مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه لا بد من أن تكون التجارة الدولية مفتوحة وحرّة بصورة متزايدة. وقد شدد السيد جورج باتل إيبانيز، رئيس جمهورية أوروغواي، في كلمته أمام القمة وفي المائدة المستديرة ذات الصلة، على طبيعة الحرية التي لا تقبل التجزؤ بوصفها كلاً لا يمكن فصله عن التجارة الحرة.

وبما أن التجارة طريقة طبيعية وتقليدية للاتصالات بين الشعوب، يتعين على الدول الأعضاء ألا تفرض حواجز حامية على تدفقها الحر، مما من شأنه أن يؤخر التنمية وبالتالي يؤثر من ثم على رفاهية الشعوب. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى مشاكل اجتماعية خطيرة، قد تتصاعد وتخرج

للبلدان النامية أو أقل البلدان نمواً يكون من شأنها أن تكفل تحمل الدول لمسؤولياتها وفقاً لقدراهما الحقيقية على الدفع.

وهذا هو أيضاً موقفنا إزاء الميزانية العادية. نحن لا نستطيع أن نقبل، بصدد تحديد جدول الأنصبة، استخدام صيغ مبسطة تستند فحسب إلى مؤشرات اقتصادية منزلة من قبيل متوسط دخل الفرد، وهي مؤشرات لا تعبر عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للبلد أو لسكانه.

وليس ثمة داعٍ لزيادة التأكيد على ارتباط مسألة نزع السلاح بمسألة تمويل التنمية. فمن الحقائق التي لا تزال تتطلب على تناقض محجل أن غالبية الصراعات العنيفة تدور في القطاع النامي من العالم، حيث تتوفر في أغلب الأحيان أسلحة كثيرة جداً ومدارس قليلة جداً. ويتعين علينا أن نواصل العمل نحو نزع السلاح. هذا هو السبب الذي من أجله يؤيد بلدي، أوروغواي، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في السنة القادمة.

وتؤيد أوروغواي جهود بلدان "الخطوة الجديدة" الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية، وتشجع المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفيما يتعلق بالنظام المالي الدولي - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - والطريقة التي تناول بها في حالات الأزمات المتكررة في العالم في الآونة الأخيرة، لوحظ أوجه نقص في أساليب عمله. وبخاصة، فشله في توقع هذه الأزمات الذي أوضح ضرورة تحديث وإصلاح النظام المسؤول بصورة مباشرة عن ضمان صلاح إدارة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الجهد الهادف إلى إعادة تنظيم المؤسسات المالية وتنسيق أنشطتها مع أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها. نود أن ننظر أيضاً في الأمان المشتركة لغالبية أعضاء المجتمع الدولي لإضفاء طابع الديمقراطية على عمليات اتخاذ القرارات

لا يستطيع أي فرد أن يشك في الوقت الحاضر في دور الأمم المتحدة في العملية التدريجية لتحقيق المساواة في العالم. ولكن الأمم المتحدة لا تتحمل بمفردها المسؤولية في هذا الصدد؛ بل إن الدول الأعضاء والحكومات تتحمل المسؤولية أيضا.

وسيتمتع تحقيق مستقبل وطيء ومفعم بالأمل للمجتمع الدولي على سلامة حكمنا ونزاهتنا. ومن القضايا المطروحة الآن أيضا ثقة شعوبنا والرأي العام لدينا. ومما يؤسف له أن هذه الثقة، بالنسبة لمن يمارسون المذهب الديمقراطي، محدودة دائما بالزمن وخاضعة للرأي العام.

إن قدرتنا على العمل داخل المنظمة هي التي ستحدد ما إذا كانت قمة الألفية التي اختتمت أعمالها توا ستنتفخ حياة جديدة في الأمم المتحدة. والعالم بحاجة لأن يرى نفسه معبرا عنه في المؤسسات التي أنشأها بالأمل والمشاركة، وكذلك بالمسؤولية والإرادة اللازمتين لإقامة مجتمع أكثر عدلا وأكثر قابلية للتنبؤ به، وأكثر سلما، وأكثر إنسانية.

لذلك أعتقد - وهذا مجرد اقتراح - أنه من الضروري بالنسبة لنا جميعا أن نضمن تمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بالدور الهام الذي أسنده إليها الميثاق، حتى وإن كان الواقع لا يسمح أحيانا بذلك. ولا بد لنا من أن نكفل قيام الجمعية العامة والأمانة العامة بأسرع ما يمكن بإنشاء فريق عامل أو آلية مماثلة لمتابعة قمة الألفية ولدراسة فيض الأفكار التي طرحها رؤساء الدول لضمان إمكانية تنفيذها وتطبيقها عمليا. وبهذه الطريقة فقط ستبقى قمة الألفية في ذاكرتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو سعادة السيد كليفورد مامبا رئيس وفد سوازيلند.

السيد مامبا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم باسم وفد صاحب الجلالة الملك

عن نطاق السيطرة في حالات كثيرة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تصبح العقوبات على التجارة والسياسات التجارية التمييزية والحماية عوامل لعدم الاستقرار السياسي على الصعيدين المحلي والدولي. هذا هو موقف أوروغواي في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في العلاقات بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبين مجتمع الإنديز، في منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين وفي منظمة التجارة العالمية.

الحجة القوية في هذا الصدد التي طرحت في مؤتمر القمة لا ينبغي أن تتغاضى عنها الدول الأعضاء التي توضع منفردة أو معا بصورة انتقائية حواجز حمائية بغية أن تدافع عن وازع حب الذات عن إنتاجها هي وتدافع عن مشاركتها في السوق، وتحرم الآخرين مما سماه الرئيس باتل. "حقنا في الصنع والإنتاج وحقنا في عرض وبيع ما ننتجه".

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أرحب بمبادرة حكومة إيطاليا، التي أعلن عنها رئيس وزرائها في مؤتمر القمة، والرامية إلى أن يتم، في إطار الأجهزة الدولية - بما في ذلك مجموعة الثمانية - التصميم على الحاجة لأن تفتح البلدان المتقدمة النمو أسواقها لأقل البلدان نموا وذلك بإلغاء الحصص والتعريفات.

كما أن منظمة التجارة العالمية لا تستطيع أن تتغاضى عن هذا الطلب. وبالرغم من أنها لا تقوم بدور رئيسي في النظام المالي العالمي، إلا أن لوائحها تؤثر على التجارة بمعناها الأعم، ولا تزال تعد من بين مسؤولياتها، التي تحددت في جولة أوروغواي وفي اتفاقات مراكش، تنظيم التجارة في المنتجات الزراعية، التي تؤثر على كثير من بلداننا، لا سيما بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ومن بين التحديات الكثيرة التي نواجهها كدولة نامية، مما لا شك فيه أن الأزمة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تمثل أشد خطر يهدد آمالنا في تحسين حياة شعبنا. ففي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أدى الانتشار السريع لهذا المرض المروع للغاية إلى تراجع معظم التقدم الذي حققناه في مجال الرعاية الاجتماعية في فترة ٣٢ سنة منذ حصولنا على الاستقلال. ويمثل نقص المناعة البشرية/الإيدز أهم مسألة وحيدة تواجه أمتنا اليوم. ونحن بحاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي لجهودنا الرامية إلى احتواء هذا الخطر الذي يهدد وجودنا كأمة. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تضطلع بدور قيادي أقوى في هذه الأزمة العالمية. ولكي تساعدنا في تعبئة الموارد اللازمة لعكس اتجاه الانتشار المفجع لهذا الوباء.

وخلال قمة الألفية، انضمت مملكة سوازيلند إلى البلدان النامية الأخرى في الإعراب عن القلق إزاء الآثار السلبية للعولمة على اقتصاداتنا، لا سيما في سياق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ومع ذلك، فإننا شعرنا بالطمأنينة نتيجة لاتفاق القمة على اتخاذ تدابير لجعل الاتجاهات العالمية التي من قبيل العولمة تنوحي أعمال مبدأ الإتاحة المنصفة لمزاياها لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو مستوى تنميتها، أو قوتها الاقتصادية.

لذلك، فإننا انتظرنا في السنوات الأخيرة بأمل كبير أن نستفيد من المبادرات التي طرحت، خصوصا في مجال الحصول على فرص التجارة التفضيلية، والتي أعلن عنها أصدقاؤنا وشركاؤنا الدوليون كتدابير تستهدف مساعدة بلدان العالم النامي في التغلب على الآثار السلبية للعولمة.

ومن ثم، فإن وفد بلادي يشعر بالتفاؤل لأن قمة الألفية التي اختتمت أعمالها مؤخرا ستشكل حقا مناسبة تاريخية لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق الرخاء لشعبونا

مسواقي الثالث وصاحبة الجلالة الاندولوفوكازي وحكومة وشعب مملكة سوازيلند بخالص التهاني إلى السيد هاري هولكيري من جمهورية فنلندا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. كما أود أن أعرب عن إشادة بلدي البالغة بسلف السيد هولكيري، السيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، على إدارته المثالية لأعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

إن مملكة سوازيلند تواصل التطور بهدوء وسلام وفقا لرغبات شعبنا. وفي ظل خلفية الظروف الاقتصادية الصحية التي نمر بها، أعلننا جعل عام ٢٠٠٠ سنة للعطاء في عدد من المجالات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي الأسابيع المقبلة، ستستكمل اللجنة التي تقوم باستعراض دستورنا الوطني عملها، ونحن نتطلع إلى تلقي تقريرها. وستكون توصيات تلك اللجنة نتيجة لعملية مشاورات شاملة ومستفيضة وستعبر بدقة عن رغبات الأمة السوازيلندية برمتها. ونحن نعتقد أن هذه الممارسة الوطنية ستزيد من تعزيز وحدة شعب سوازيلند، وتتيح أفضل أساس ممكن لاستمرار السلام والاستقرار في بلدنا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نحن نواصل بذل قصارى جهدنا لتحقيق النمو المستدام وتخفيض مستوى الفقر فيما بين شعبنا. وبالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، شرعت الحكومة هذا العام في تنفيذ برنامج طموح من المبادرات باسم مشروع الألفية موجهة إلى القطاعين الفرعيين للسياحة والصناعة التحويلية. ويستهدف هذا المشروع تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الطاقة الكامنة للمملكة في هذين المجالين، وتخفيض المستوى الحالي المرتفع بدرجة لا يمكن قبولها للبطالة، الذي يندد بتفويض كل جهودنا من أجل التنمية.

وتدمير للممتلكات ومعاناة كبيرة أصابت اللاجئين لسنوات كثيرة. وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ببذل الكثير من الجهد لاحتواء بعض هذه الصراعات وحسمها؛ كما قدمت الأمم المتحدة دعمها. وفي حين أنه تم إحراز بعض التقدم في حسم بعض هذه الصراعات، فإنه ما زالت هناك حاجة إلى القيام بالكثير من العمل، لا سيما من جانب الأطراف المعنية. فالأطراف المعنية تتحمل المسؤولية عن مراقبة الاتفاقات المبرمة، وعليها أن تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية كيما يمكن الوصول بعملية السلام إلى خاتمة ناجحة.

وفيما يتصل بالشرق الأوسط، تشجعنا الجهود المستمر التي يبذلها الرئيس كلينتون وقادة آخرون، لجمع إسرائيل وفلسطين على مائدة المفاوضات. ونأمل أن يتم قريبا التوصل إلى الحل الدائم، الذي جانب المنطقة منذ وقت طويل.

وتوجد الآن أكثر من أي وقت مضى حاجة ملحة إلى تنفيذ الإصلاح الكبير لمجلس الأمن، المطلوب منذ فترة طويلة. فالمجلس عليه أن يسلم تماما بالواقع الجديد على الساحة العالمية، وأن يزداد الطابع التمثيلي لتكوينه، وفي المقام الأول، أن يكون مجهزا للرد على أزمات وصراعات الوقت الراهن. ويجب أن ينطوي الإصلاح على توسيع عضوية المجلس بإدراج عدد أكبر من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، فضلا عن تعزيز سلطاته الخاصة بصنع القرارات.

وتؤيد مملكة سوازيلند مواقف حركة عدم الانحياز والجماعة الأفريقية، دون تحفظ، من حيث استعراض تكوين المجلس وأساليب عمله. ونأمل أن تستمر المناقشة الجارية في الفريق العامل المنشأ لهذا الغرض وأن تحقق النتائج المرجوة. فالمرحلة التي بلغتها المفاوضات الآن تتطلب التزاما من جميع

من أجل إقامة نظام دولي منصف. ومع بدء هذه الدورة، فإن ما يتبقى لنا جميعا الآن هو أن نتأكد من أن رغبات الآباء المؤسسين للأمم المتحدة تتحقق. إن هذه الرغبات، وإن كانت تبدو طموحة، فإنها ليست صعبة المنال، ويمكن تحقيقها. وبالتالي، فإن من مهام هذه الدورة أن نحدد وتيرة الحوار الذي ينتظرنا. وسوف يكون لقمة الألفية ولدورة الجمعية العامة هذه أثر مباشر على نجاح الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف التي حددها أولئك القادة العظام أصحاب الرؤى الثاقبة.

ومن الدورة الأخيرة للجمعية العامة، عقدت المنظمة عدة مؤتمرات عالمية. إلا أن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها كان بطيئا في بعض الحالات بصورة مؤسفة. وينبغي أن يكون من أولويات الأمم المتحدة السعي لضمان التنفيذ الفعال والمتكامل والمنسق لتلك الالتزامات ومتابعة نتائج كل تلك المؤتمرات. ويتعين زيادة تعزيز التنفيذ في إطار آليات الأمم المتحدة الموجودة، وذلك بتحسين وظائفها.

ويعد بناء السلام من المهام الوقائية ذات الأهمية المتعاظمة. ومع الكارثة التي حلت ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أصبحت الأمم المتحدة تواجه الآن مهمة من أكثر المهام شمولا في تاريخها، ربما تكون قد جعلت الحاجة إلى استعراض عمليات حفظ السلام أمرا أكثر لزوما. إننا ما زلنا نشعر بقلق إزاء ما لانتشار الصراعات في العالم، وخصوصا في أفريقيا، من أثر سلبي خطير على القدرة الإنمائية وعلى التقدم صوب التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إن الحالة السائدة في البلدان المتضررة من الصراعات مروعة وتستحق الاهتمام العاجل من جانب المنظمة.

ففي أفريقيا، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وسيراليون، وأنغولا، ضمن بلدان أخرى مسرحا لاضطرابات مروعة، وأعمال قتل جماعي،

والدعوة إلى شمول جمهورية الصين في تايوان في أنشطة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها تتخذ أهمية أكبر في ضوء التحول السلمي للحكومة عقب نجاح شعب تايوان في الإعراب عن رغباته، في الانتخابات التي جرت في وقت سابق من العام الحالي.

ويرى أهل جمهورية الصين في تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون، أن عدم تمثيلهم في المنظمة الوحيدة التي يجب أن تكون عالمية بالفعل، أمر غير مقبول، وأهم يستحقون أن يعاد النظر في الظروف الخاصة المحيطة بطلبهم، وهم على حق في ذلك. لقد أبدت جمهورية الصين في تايوان، مرة بعد أخرى، استعدادها للمشاركة في الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والتنمية والاستقرار الحقيقيين على الصعيد العالمي، ونعتقد أن العالم هو الخاسر من حرمانه لها من المشاركة في أنشطته. وترى مملكة سوازيلند أن الألفية الجديدة، تتيح فرصة سانحة لإثارة هذه المسألة ولإعادة حق شعب جمهورية الصين في تايوان في المشاركة الكاملة في أنشطة منظمنا.

ليس هناك أي بديل للأمم المتحدة. فأهدافها وقيمها عالمية. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تواصل الأمم المتحدة تلبية الاحتياجات الجارية والمتطورة لجميع أعضائها. ويجب أن تكون الأداة الجوهرية للحكم العالمي الفعال والمنصف، إذا كان لها أن تتحول لتصبح ما توخاه أبأؤها المؤسسون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد محمد صالح أناديف، وزير خارجية تشاد.

السيد أناديف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): لقد

انتخبت هذه الجمعية رئيسنا بالإجماع ليتولى مهام عملنا. ونحن على علم بمهارته الفنية وصفاته الإنسانية الرفيعة. واسمحوا لي بأن أتوجه إليه بالتهنئة وأن أؤكد له أن وفد

الدول الأعضاء، إذا كان المجلس سيزود بجميع ما يلزمه من أدوات حتى يحقق التمثيل العادل. فمشاركة العضوية العريضة للأمم المتحدة في عملية صنع القرار، والشفافية في أعمال المجلس وفرض القيود المنصوص عليها في الميثاق على حق النقض، بهدف إلغائه في نهاية المطاف، من الحتميات التي لا بد منها.

ويقتضي تعزيز صلاحية الأمم المتحدة، في المقام الأول، دعم دور الجمعية العامة وزيادة كفاءتها من خلال تركيز اهتمام مداولاتها على التحديات والمشاكل المعاصرة التي يواجهها العالم، وإشراكها في صنع القرارات لمعالجة القضايا الاقتصادية والسياسية العالمية، في الوقت المناسب وبشكل فعال، وتمكينها من النظر جدياً في عمل الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، والتفاعل مع هذا العمل بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، نرى أن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الديمقراطي العالمي الوحيد المتسم بالشفافية، هي الخفل الملائم لإجراء التحليل المتعمق للآثار المترتبة على العمل الجماعي من المناقشات الناشئة.

وتتضمن مملكة سوازيلند صوتها إلى الآخرين في الترحيب بجمهورية توفالو كعضو جديد في المنظمة. فإضافة توفالو تقرب تحقيق أمل الآباء المؤسسين في رؤية أمم متحدة شاملة لجميع بلدان العالم. فالأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي تتعامل مع جميع ميادين نشاط الإنسان. وقد كانت عاملاً حفازاً لمبادرات كثيرة أدت إلى تحسين حياة الشعوب في كل أنحاء العالم.

وبنفس روح العالمية التي نرحب بها بتوفالو، تود مملكة سوازيلند أن تكرر من جديد نداءها إلى الأمم المتحدة بشأن مسألة جمهورية الصين في تايوان، لقد كانت مملكة تايوان في الماضي في مقدمة المؤيدين لإعادة انضمام جمهورية الصين في تايوان، ويظل موقفنا كما هو، دون تغيير.

وبعبارة أخرى، تشن تشاد نضالا شاملا لشغل مكاتها المناسب في مجتمع الأمم في مواجهة التهديد الذي تمثله العولمة لاستقرار وأمن وتنمية البلدان الأضعف.

نعم، يكافح رجال ونساء تشاد بشجاعة وعزم للخروج من الظلمة، والفقر والسيطرة. ونتائج كفاحهم اليومي غنية عن البيان، عندما ننظر إلى ما تحقق في شتى مجالات الحياة الوطنية وعلى الصعيد السياسي، تجري مواصلة تطوير وتدعيم التجربة الديمقراطية التي بدأت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وبذلك، تعمل التعددية السياسية مع احترام التنوع على أساس الديمقراطية القائمة على التوافق والمشاركة العامة.

إن الحريات الأساسية المختلفة، التي يستند إليها أي نظام سياسي ديمقراطي وتنفخ الحياة فيه، تمارس بصورة كاملة. وحرية تعبير الصحافة الخاصة، التي تنتقد بشدة إجراءات الحكومة وكذلك رابطات المجتمع المدني الناشئة، وخاصة التي تناول حقوق الإنسان والشباب والمرأة، كلها تشهد على تصميم حكومة تشاد السياسي على تعزيز ثقافة الديمقراطية.

وينبغي، في هذا الصدد، إيلاء الاهتمام، بصورة خاصة، إلى تعزيز دور المرأة في الحياة العامة. فضلا عن حقوق الطفل وحمايته.

وبالمثل وضعت اللمسات النهائية للمؤسسات القضائية التي تدعم نظامنا الديمقراطي، بإنشاء محكمة عليا ومجلس دستوري ومجلس أعلى للقضاة. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدني أن أذكر أن أول انتخابات متعددة الأحزاب جرت في تشاد في عام ١٩٩٦، في مناخ من الهدوء والشفافية، كما لاحظ المراقبون الدوليون. وستجرى الانتخابات المقبلة خلال ستة شهور. وتقوم السلطات السياسية في تشاد بكل ما في وسعها لضمان نجاحها، بصورة عامة.

تشاد سيقدم إليه الدعم والتعاون لمساعدته في أداء هذه المهمة الصعبة والمهمة للغاية. لقد قام سلفه، وزير خارجية ناميبيا الشقيقة، بتوجيه العمل المعهود إليه خلال الدورة الرابعة والخمسين ببالغ اللباقة والفعالية، وهو جدير بالتهنئة الآن.

ونتوجه أيضا بعبارات التهنئة والتشجيع إلى الشقيق، السيد كوفي عنان، الذي يمثل إخلاصه لقضية السلام والتنمية في العالم، دون شك، ضمانا لنجاح منظمتنا.

في العالم الماضي، أعلن رئيس جمهورية تشاد، فخامة السيد إدريس دي ما يلي خلال زيارة قام بها لمقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك:

”هناك عالم جديد يقام أمام عيوننا. وتوضع معايير جديدة تضيء شكلا دائما على أنماط سلوك الأفراد والعلاقات بين الدول. وتدفعنا التكنولوجيات الجديدة إلى تحقيق مزيد من التقدم في المجتمعات التي تقتنئها. وتهمش المجتمعات المغلقة أمام التغيير، حيث أنها غير قادرة على إحياء طموحاتها في سياق العالم الجديد. وهذا المشهد المخيف لدلائل المستقبل، لأنه مرادف للتخلف، حقيقي تماما بالنسبة للعديد من البلدان النامية لكنني أرفض هذا المشهد لبلدي“.

وهنا يشير رئيس الجمهورية، على وجه التحديد، إلى عالم يمر بتغييرات مستمرة نتيجة لانتشار العولمة، التي أصبحت حقيقة من حقائق الحياة، تلقى أحيانا مديحا كثيرا من أجل منافعها، ويتحاشاها البعض أحيانا لما تسببه من ضرر. وفي تشاد، يبذل الرجال والنساء كل ما في وسعهم لاستخلاص منافع العولمة وتجنب الناحية السلبية حتى لا يفوتهم قطار التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي.

لجهدتها للمساعدة في تهيئة مناخ من السلم والرخاء في أفريقيا - لا سيما في أفريقيا الوسطى. إن المنطقة الفرعية لأفريقيا الوسطى - بالرغم مما لديها من إمكانات هائلة، وقد أضيف إلى ذلك أنه ربما بسبب هذه الإمكانيات الهائلة - تبدو وكأنها منطقة معرضة للانقلابات بكل ما تعنيه هذه العبارة من معاني، فهي منطقة تتميز بوجود الصراعات المسلحة والأزمات من كل نوع. ولا شك أنه قد تم إخماد بعض بؤر التوتر الساخنة. وهذا صحيح بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، التي يستعيد كل منها استقراره بشكل تدريجي. بيد أن هذا الاستقرار يظل هاشا. ولذلك، ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي هذين البلدين على توطيد هذا السلام باتخاذ إجراءات لدعم التعمير وتقديم المساعدة.

وللأسف، ما زال هناك صراعات آخران يهددان المنطقة الفرعية بالخطر. أحدهما الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدى عدم احترام الأطراف المتنازعة لاتفاق لوساكا، إلى تفاقم التنافر بين القوات الأجنبية في إقليم الكونغو، مما ترتب عليه تعقيد الحالة وتعطيل التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق، مع الأسف.

وفيما يتصل بالصراع في أنغولا، من المؤكد أنه ازداد تعقيدا مع طول مدته، والموارد التي تغذيه، واستفادة السيد جونا سافيمي من التواطؤ الدولي. ولكن علينا أن ندعم جهود حكومة أنغولا الشرعية والقانونية، فضلا عن جهود المجتمع الدولي، حتى يستعيد هذا الشعب، الذي يعاني منذ مدة طويلة، ما لم ينعم به من سلام وهدوء منذ نيلاه الاستقلال.

وفي إطار اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، لم تقف بلدان هذه المنطقة الفرعية مكتوفة الأيدي. فهي تكرر جهودها

لذلك، أود أن أؤكد من هذه المنصة أن التزام تشاد بالديمقراطية التعددية راسخ، لأن شعب تشاد ككل مقتنع تماما بأن هذا هو السبيل الوحيد - بل فرصته الفريدة - لتحسين أحواله المعيشية. وتُعد آخر اجتماعات عقدت في سرت، بليبيبا، والإعلانات المختلفة الصادرة عن العناصر الفاعلة السياسية في تشاد أدلى مشجعة على ثبات هذا الالتزام، كما نريد أن يكون. وعلى أي حال، ترحب حكومة تشاد بهذه الترتيبات الجديدة التي يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياسة مد يد المساعدة التي دعا إليها فخامة السيد إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد.

وبعد التوصل بمجهود شاق إلى هذا السلام، وهذا الالتزام الراسخ بالديمقراطية، مضت حكومة تشاد، بطبيعة الحال، في معالجة مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - بدعم من المؤسسات الدولية ومن الشركاء الثنائيين لتشاد. ووضعت خطة حقيقية لمكافحة الفقر، تشمل وضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر. ومما زاد من تعزيز هذه الاستراتيجية أن أهداف الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ أصبحت جزءا من برامج قطاعية واجتماعية هامة، ذات أولوية عالية، اعتمدت في اجتماع المائدة المستديرة الرابع المعقود في جنيف بشأن تنمية تشاد.

وكان النضال الذي شنه شعب تشاد لإتمام مشروع استخراج النفط وتصديره جزءا من هذا الكفاح ضد الفقر. وقد تحقق هذا النجاح بفضل عزم رئيس الجمهورية، فخامة السيد إدريس ديبي - وكذلك بفضل صمود الدعم المقدم من مؤسسات بريتون وودز وأصدقاء تشاد وشركائه الآخرين. ونودّ هنا إبلاغ هؤلاء الداعمين أن تشاد - حكومة وشعبا - تعترف بمساعدتهم لها، وهي ممتنة لهم لذلك.

ومع ذلك، لا تنظر تشاد إلى تنميتها. ولا إلى أمنها واستقرارها، بشكل منفصل. ولذلك، تبذل تشاد قصارى

للاضطلاع على سبل ووسائل لإقرار السلام والهدوء من خلال تدابير تستهدف بناء الثقة فيما بينها، في المقام الأول.

أول خطوة من تلك الخطوات هي الإمكانيات التي توفرها الاجتماعات الدورية للجنة. والتي تتيح فرصة لإجراء حوار سياسي لصالح الدبلوماسية الوقائية. ومجلس الأمن جدير بالامتنان لقيامه بإنشاء هذه اللجنة.

بالإضافة إلى ذلك، يجري تدريجياً، إنشاء الهياكل والآليات اللازمة لتعزيز السلم والاستقرار. ويمكن أن نلاحظ في جملة أمور إنشاء آلية للإنذار المبكر في ليرفيل، ومركز إقليمي فرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية في ياوندي. ويجري إنشاء مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى، بتوقيع البروتوكول الخاص بهذا المجلس وميثاق التعاضد، من جانب رؤساء الدول والحكومات، يوم ٢٤ شباط/فبراير، في مالابو، غينيا الاستوائية.

وتتم أيضاً بالأوضاع السياسية في المناطق الفرعية الأخرى من القارة الأفريقية. من المؤكد أنه حدث تحسن واضح فيما يتصل بتوطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام الحقوق الأساسية للشعب الأفريقي. ومع ذلك تظل هناك عدة أزمات ينبغي أن تكون موضع اهتمام للمجتمع الدولي بأكمله. ففي غرب أفريقيا، لم تحقق سيراليون السلام بعد، رغم الالتزامات التي تعهدت بها أطراف الصراع. وتقدم تشاد، من جانبها، تأييدها الكامل لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام في هذا البلد المعبأ للحرب. وكلنا ثقة، كذلك، في أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستقوم بتسوية الصعوبات القائمة بين ليبيا وغينيا.

وفيما يتعلق بالصراع بين أثيوبيا وإريتريا، تناول فخامة الرئيس إدريس ديي شخصياً هذا الموضوع بوصفه الرئيس الحالي لجماعة دول الساحل والصحراء الكبرى بتشكيل بعثة مساعي حميدة للقاء زعمي البلدين الشقيقين لدعم الوساطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية.

ويسعد حكومة تشاد أيما سعادة أن ترى الطرفين وقد توصلا بصورة ودية إلى اتفاق للسلام. ونحن نشجعهما

للاستكشاف سبل ووسائل لإقرار السلام والهدوء من خلال تدابير تستهدف بناء الثقة فيما بينها، في المقام الأول.

أول خطوة من تلك الخطوات هي الإمكانيات التي توفرها الاجتماعات الدورية للجنة. والتي تتيح فرصة لإجراء حوار سياسي لصالح الدبلوماسية الوقائية. ومجلس الأمن جدير بالامتنان لقيامه بإنشاء هذه اللجنة.

بالإضافة إلى ذلك، يجري تدريجياً، إنشاء الهياكل والآليات اللازمة لتعزيز السلم والاستقرار. ويمكن أن نلاحظ في جملة أمور إنشاء آلية للإنذار المبكر في ليرفيل، ومركز إقليمي فرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية في ياوندي. ويجري إنشاء مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى، بتوقيع البروتوكول الخاص بهذا المجلس وميثاق التعاضد، من جانب رؤساء الدول والحكومات، يوم ٢٤ شباط/فبراير، في مالابو، غينيا الاستوائية.

وفي مجال الأمن، هناك خطة لتنظيم تدريبات عسكرية مشتركة لعمليات حفظ السلام للقوات المسلحة لدول هذه المنطقة الفرعية. وبالنسبة للعامل الآخر المساهم في عدم الاستقرار - أي انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة - عقدت الدول الأعضاء مؤتمراً دون إقليمي حول هذا الموضوع في إنجامينا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتمت الدعوة لاتخاذ عدة تدابير، نذكر من بينها مشروع "الأسلحة من أجل التنمية" الذي بادرت به كندا وبعض البلدان المانحة - وهو مشروع يستهدف إنشاء مشاريع صغرى لمساعدة الذين يسلمون أسلحتهم ويشمل هذا المشروع، حالياً، مناطق على طول حدود الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي هذا الصدد، زارت بعثة للتقييم البلدان المعنية في تموز/يوليه ٢٠٠٠. والمبادرة ما زالت في مرحلة التفكير، ولكن يؤمل أن تتخذ شكلاً ملموساً في أقرب وقت ممكن. ولذلك أود توجيه نداء إلى الشركاء الآخرين

الصراع هذه الفرصة التاريخية، وكما قال الرئيس كلينتون: يجب على العالم أن يساعدهم على أن يجازفوا بالشروع في تحقيق السلام.

وفي العراق، ترى تشاد أن الضرورة تقتضي بإلحاح إنهاء الحظر المفروض عليه، والذي جلبت آثاره الكوارث على السكان المدنيين الذين يتحملون العواقب الوخيمة لهذا القرار الظالم. ومن الواضح تماما أن أي حل ينبغي أن يتضمن أيضا تسوية موضوع الأسرى الكويتيين وغيرهم من البلدان الوثيقة الصلة بهذه المسألة.

وتبدي شبه الجزيرة الكورية أمارات تبعث على التشجيع بزيادة التقارب بين البلدين الشقيقين. والقمة التاريخية بين الكوريتين التي عقدها زعيما هذين البلدين في حزيران/يونيه الماضي، أرست الأساس لعلاقات تقوم على الثقة وهي الأساس لقيام أي حوار.

وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي هذين البلدين على المضي قدما في هذا الطريق حتى يتسنى في نهاية المطاف توقيع اتفاق سلام يفتح الطريق أمام التعايش السلمي.

وقد يثير الحوار بين الكوريتين أيضا بعض الاهتمام من جانب مضيق تايوان حيث لا يزال التوتر، للأسف، شديدا على نحو مجاف للطبيعة. وفي حين تنمو العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على أسس طبيعية، فإن العلاقات السياسية غير موجودة، على الرغم من وجود هياكل شبه رسمية على جانبي المضيق أنشئت لتكون قنوات اتصال بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان.

ويجب أن يبدي كل من الطرفين عزمًا سياسيًا وحيالا لاستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالحد من التوتر وفتح الباب أمام حوار حقيق. وفي كل الأحوال، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه أن ينظر مرة أخرى في مسألة انضمام

على احترام التزاماتهما الفردية من أجل إحلال السلام الدائم في هذا الجزء من القارة الأفريقية.

وفيما يتعلق بالأزمة الصومالية، ترحب تشاد بوعي الشعب الصومالي لمصيره من خلال عقد المؤتمر الأخير للمصالحة الوطنية في عرتا في جيبوتي، فقد برهن بذلك على شجاعته وقدمه على الإبداع بتصميمه على أن يهب بلده مؤسسات جمهورية. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعده ويشجعه على مزيد من البناء على هذه المبادرة بغية التوصل إلى سلام كامل وعادل.

إن وجود وفد هنا يحمل اسم جمهورية الصومال، التي ظل مقعدها شاغرا لما يقرب من عشر سنوات، لهو أمر يبعث على الفخر والارتياح لأصدقاء وشركاء هذا الشعب الشقيق.

وهو مثال يجب أن يحتذى به أشقاؤنا في جزر القمر وبوروندي.

وينبغي لنا أيضا أن نهنئ حكومة جيبوتي على ما قدمته من إسهام ولتفانيها في خدمة قضية السلام في المنطقة دون الإقليمية.

وفي اعتقادنا أنه قد آن الأوان لرفع الحظر المفروض على الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى تماما إذ لم يعد لهذا الحظر ما يبرره، فالحظر يعاقب الشعب الليبي الشقيق، بل ويتجاوز إلى المنطقة الإقليمية برمتها بصورة اعتباطية.

وتشاد لا تغفل عن حالات الأزمات السائدة في أجزاء العالم الأخرى.

ففي الشرق الأوسط، تتابع باهتمام المفاوضات الجارية بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية ونرى أنه قد حان وقت تحقيق سلام الشجعان. وينبغي ألا تضيع أطراف

يتحدى المجتمع الدولي بأسره في عصر أحرز فيه تقدم علمي وتكنولوجي كبير.

وفي ضوء كل هذه التحديات، ترى تشاد أن تنميتها ينبغي أن تستفيد أيضاً من التكامل الاقتصادي والسياسي مع أفريقيا، وهي جانب هام وحاسم من جوانب هذه القرية العالمية. ولذلك، نرحب بالعمل السياسي الكبير الذي قام به مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ١٢ تموز/يوليه في لومي، وأعني بذلك اعتماد مرسوم تأسيس الوحدة الأفريقية ونحني هذا العمل.

وهذا الحدث التاريخي الكبير، وهو ثمرة التزام جماعي من جانب الشعوب الأفريقية، استجابة تتسم بالمسؤولية من جانب أفريقيا المعاصرة لمواجهة التحديات المتعددة للقرن الحادي والعشرين بوسائل التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وستهيئ الوحدة الأفريقية الظروف الضرورية لشراكة حقيقية في عولمة لا رجعة فيها، ولكنها عولمة لن تكون مرادفاً للاستبعاد والاستبداد في الأسواق. وفي رأينا أن العولمة ينبغي أن تكون مرادفاً للمشاركة والانفتاح. ويجب أن تكتسب وجهها إنسانياً وإلا فلن تقوم لها قائمة على الإطلاق.

غير أنه لن يحدث شيء من ذلك دون إضفاء مزيد من الديمقراطية على الأمم المتحدة بدءاً بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن حتى يصبح أكثر فعالية، وأكثر مشروعية على الأخص.

وبعبارة أخرى، فمن صالحنا جميعاً أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي الذي يدعي أنه يعمل باسمه. وما نشير إليه هنا هو مصداقية قراراته، التي تستخدم للأسف منذ زمن بعيد ضد الأضعف انطلاقاً من سياسته الكيل بمكيالين.

جمهورية الصين في تايوان إلى عضوية منظمتنا، وخاصة في ضوء ثقل وأهمية الدور الاقتصادي الذي تقوم به على الصعيد الدولي وفي ضوء مشاركتها الوثيقة في الأنشطة الإنمائية والحد من الفقر.

وتؤيد حكومة تشاد من جانبها، مطلب جمهورية الصين في تايوان بالتماس العضوية في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة.

ولا يمكنني أن أنهى ملاحظاتي دون الإشارة إلى الآفات الأخرى التي تقوض وتضعف الجهود الإنمائية لبلدان مثل بلدي. وتشمل هذه الآفات المديونية، والتدابير الحمائية المفروضة في أسواق بلدان الشمال، وتدهور شروط التبادل التجاري وشتى أنواع الاتجار غير المشروع.

وعلى البلدان التي بيدها مفاتيح العلاج لجميع هذه الآفات، وخاصة بلدان الشمال، أن تتجاوز الاكتفاء بإعلانات النوايا وأن تتخذ خطوات ملموسة بتخفيف عبء الديون عن البلدان المديونة، وأن تفتح أسواقها لمنتجاتنا وأن تدفع أسعاراً عادلة لصادراتنا.

وكان هذا الشر لم يكن كافياً، فثمة شر أكثر غدرا وتدميراً زاد من صعوبة مهمتنا. والواقع أن آفاق الحل بعيدة كل البعد وهناك مغبة أن يحبط هذا الشر آمالنا في تخليص شعوبنا من عبء الفقر. وأنا أشير إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ذلك الوباء الذي يجلب الموت للأسر ويحرمها من أفرادها يومياً.

ولا يشكل هذا المرض عبئاً على مواردنا المالية الهزيلة فحسب، بل يشكل أيضاً عبئاً على مواردنا البشرية وخاصة الشباب وهم القوة الضاربة لأمتنا.

وعلىنا مسؤولية جماعية تتمثل في تعبئة الوسائل والأساليب بصورة فعالة للتغلب على هذا الشر الذي

الشرق الأوسط. وعلى كل حال سيكون أمام وفدي فرصة للرد وتوضيح الحقائق في كلمة فلسطين غدا في الجلسة الصباحية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء، أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق في المرة الأولى و ٥ دقائق في المرة الثانية، وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاكريان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): صباح اليوم أثار وفد إسرائيل بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة ضد بلدي.

وإيران من بين بلدان الشرق الأوسط التي انضمت إلى الصكوك الدولية الأساسية السارية في ميدان نزع السلاح. وحكومتي طرف كامل في الأسس الرئيسية لصكوك نزع السلاح الدولية مثل تروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإيران دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من النداءات العديدة من جانب المجتمع الدولي ترفض إسرائيل الانضمام إلى تلك الاتفاقيات وتواصل برامجها السرية لتطوير وإنتاج أنواع عديدة من أسلحة التدمير الشامل. وأصبحت إسرائيل الآن الدولة الوحيدة التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت فإن برنامجها النووي ومنشآتها غير الخاضعة للضمانات لا تزال تشكل حقيقة مفزعة تهدد السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة البرغوتي (فلسطين) (تكلمت بالعربية): لقد استمعنا اليوم في الجلسة الصباحية لكلمة القائم بأعمال وزير خارجية إسرائيل، وغنى عن القول إن الكلمة من وجهة نظرنا مليئة بالمغالطات التاريخية والسياسية، وبشكل خاص حول القدس واللاجئين الفلسطينيين وعملية السلام في